الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة ٤٦
الاثنين ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨٧ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/65/140)

مشروع القرار (A/65/L.10)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى عرض تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٩.

السيد أمانو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): هذا هو أول تقرير أقدمه إلى الجمعية العامة بصفتي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد هيمن على أول عام لي في هذا المنصب السعي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بطريقة متوازنة موضوعا مطروقا باستمرار. وأنا أحاول تغيير التصور المنتشر على نطاق واسع عن الوكالة باعتبارها ”الوكالة المعنية بالرقابة النووية“ للعالم ليس إلا، لأن ذلك التعبير غير منصف بحق أنشطتنا المكثفة في مجالات أخرى، ولا سيما في مجالات الطاقة النووية والعلوم النووية وتطبيقاتها والتعاون التقني.

واليوم، سأستعرض أبرز أعمال الوكالة في العام المنقضي وسأشاطركم بعض الأفكار بشأن المسائل الراهنة. سأبدأ بالطاقة النووية. في آذار/مارس، أظهر المؤتمر الدولي بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية، الذي عقد في باريس، الاهتمام الدولي المتزايد بالطاقة النووية باعتبارها مصدرا نظيفا ومستقرا للطاقة يمكن أن يساعد في تخفيف آثار تغير المناخ. وأعربت عن اقتناعي بأن الحصول على الطاقة النووية ينبغي ألا يقتصر على البلدان المتقدمة النمو ولكن ينبغي أن يكون متاحا للبلدان النامية أيضا.

وينظر حوالي ٦٠ بلدا في إمكانية استحداث الطاقة النووية. ونتوقع أن يبدأ ما يصل إلى ٢٥ بلدا جديدا تشغيل أولى محطات الطاقة النووية لديها بحلول عام ٢٠٣٠. ويعتزم العديد من البلدان الحائزة للطاقة النووية فعلا بناء مفاعلات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

جديدة أو شرعت في ذلك بالفعل أو تخطط لتمديد العمر التشغيلي للمفاعلات القائمة. ولئن كان استخدام الطاقة النووية من عدمه خيارا يرجع إلى الدول الأعضاء، فإن للوكالة دورا رئيسيا ينبغي أن تؤديه في كفالة اتساع نطاق استخدام الطاقة النووية بطريقة تتسم بالكفاءة والمسؤولية والاستدامة. وعندما تبدي البلدان اهتماما باستحداث الطاقة النووية، فإننا نقدم لها المشورة في مجالات عديدة، بما في ذلك بشأن كيفية إعداد الإطار القانوني والتنظيمي الملائم وكيفية كفالة أعلى معايير السلامة والأمن بدون زيادة مخاطر الانتشار.

وتواصل الوكالة مساعدة البلدان التي توسع نطاق برامجها الحالية للطاقة النووية. وفي تلك البلدان سيتم بناء معظم محطات الطاقة النووية الجديدة وتمديد عمر المحطات القائمة. ويركز عملنا مع تلك البلدان على مجالات مثل سلامة التشغيل وأمنه وتحسين أساليب التخلص من النفايات النووية ووقف تشغيل المفاعلات القديمة.

ووقعت الوكالة على اتفاق مع الاتحاد الروسي في آذار/مارس لإنشاء مصرف لليورانيوم المنخفض التخصيب في أنغارسك، وذلك بهدف تقديم ضمان إمداد محطات توليد الطاقة النووية. واقترحت بعض الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنشاء آليات أخرى لضمان الإمدادات.

وفي ضوء الاهتمام المتزايد باستخدام الطاقة النووية في العديد من البلدان، أود أن أشجع مؤسسات الإقراض الدولية على النظر في اتخاذ نهج أكثر انفتاحا بخصوص تمويل مشاريع توليد الطاقة النووية. وأعتقد أيضا أن فوائد الطاقة النووية في تخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ تستحق اعترافا على نطاق أوسع في المحافل الدولية ذات الصلة.

والنقطة التالية التي أود أن أتطرق إليها هي التطبيقات النووية. فعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات مثل الرعاية الصحية والتغذية والأمن الغذائي والبيئة وإدارة موارد المياه بالغ الأهمية بالنسبة للكثير من الدول الأعضاء. وقد منحت أولوية قصوى لعلاج السرطان في البلدان النامية خلال العام الأول لي في المنصب. ويموت نحو ٦٦٥ شخصا بسبب السرطان في البلدان النامية كل ساعة، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف العدد في البلدان المتقدمة النمو. ويجري تشخيص حوالي ٧٠ في المائة من حالات الإصابة بالسرطان في البلدان النامية في وقت متأخر أكثر مما ينبغي بما لا يسمح بتوفير علاج ينقذ حياة المرضى. وفي الكثير من البلدان المنخفضة الدخل، لا يوجد جهاز واحد للعلاج بالأشعة. ومنذ عام ١٩٨٠، قدمت الوكالة ما تزيد قيمته على ٢٢٠ مليون دولار من المساعدات ذات الصلة بالسرطان للبلدان النامية. وبدأ تركيزنا الخاص على السرطان في هذا العام يؤتي ثماره بالفعل. وأعتقد أننا نجحنا في زيادة الوعي بمشكلة السرطان في البلدان النامية إلى مستوى سياسي أعلى.

وتعاوننا مع منظمة الصحة العالمية يزداد قوة على نحو مطرد. ووصلت الهبات والتبرعات لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى مستويات قياسية. كما نشهد التزاما قويا جدا من قبل البلدان النامية حيال أنشطتنا، وهو ما أدى إلى حدوث تحسن نوعي في بعض مشاريعنا للتعاون التقني ذات الصلة بالسرطان.

وعدم توفر المياه للتنمية المستدامة يشكل أيضا مصدر قلق متزايد. وبينما تبذل الدول الأعضاء جهودا أكبر للتصدي لذلك التحدي، فإنها تحتاج إلى معرفة علمية أفضل بمواردها المائية. والتكنولوجيا النووية مفيدة جدا أيضا في ذلك المجال. وقد شرعنا في مشروع جديد للوكالة لتعزيز توفر المياه، وهو يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في اكتساب هذه المعرفة.

أتحول الآن إلى السلامة والأمن النوويين. لقد شهدنا تحسنا كبيرا جدا للأداء في مجال السلامة للقطاع النووي منذ وقوع كارثة تشرنوبل قبل ما يقرب من ٢٥ عاما. ويمثل ذلك تجليا لعوامل من بينها تحسن التصميمات وتحسين إجراءات التشغيل وتعزيز البيئة التنظيمية وزيادة فعاليتها وظهور ثقافة قوية فيما يتعلق بالسلامة. ولئن كانت الدول تتحمل المسؤولية عن السلامة النووية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعو إلى اتباع نهج متكامل حيال السلامة، مع التركيز على نظم الإدارة والقيادة الفعالة وثقافة السلامة. كما تشجع الوكالة التعاون الدولي بتوفير خدمات استعراض للدول الأعضاء ودعم شبكات المعارف والتدريب. وبينما نقر بأن الأمن النووي هو مسؤولية الدول، تواصل الوكالة مساعدة الدول على بناء قدرة مستدامة في مجال الأمن النووي.

في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعاد مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن، العاصمة، بحضور زعماء من ٤٧ دولة، التأكيد على الدور الأساسي للوكالة باعتبارها جزءا من إطار الأمن النووي الدولي. كما تعهد المشاركون في المؤتمر بكفالة امتلاك الوكالة للموارد اللازمة لمساعدة الدول على تعزيز الأمن النووي. وثمة زيادة تدريجية في الالتزام بالصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالأمن النووي. غير أنه ورغم مرور خمس سنوات على اعتماد تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، لا يزال التقدم نحو دخول التعديل حيز النفاذ بطيئا. وأشجع أطراف الاتفاقية على العمل من أجل تسريع دخول التعديل حيز النفاذ.

ومن دواعي فخري الكبير أن أنشطة التعاون التقني التي تنفذها الوكالة تحدث فرقا حقيقيا في حياة الكثيرين في البلدان النامية. وكما ذكرت، فإننا نتيح التقنيات النووية للمساعدة في مكافحة السرطان وزيادة الإنتاج الغذائي ومكافحة أمراض الحيوان وتحسين إدارة موارد المياه الشحيحة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

إن بناء القدرات في صميم عملنا في مجال التعاون التقني. والهدف النهائي هو جعل البلدان تحقق الاكتفاء الذاتي ومساعدتها على بناء قاعدة موارد بشرية مستدامة ومدربة وعالية التخصص أو المحافظة عليها في جميع مجالات العلم النووي وتطبيقاته.

أسفرت مبادرة الاستخدامات السلمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أعلنتها الولايات المتحدة في هذا العام بتقديمها مساهمة سخية قدرها ٥٠ مليون دولار على فترة خمس سنوات، عن زيادة التمويل لبعض مشاريعنا للتعاون التقني، وبخاصة في مجال الهياكل الأساسية للطاقة النووية للبلدان التي تشرع في برامج جديدة للطاقة النووية. وأرحب بتعهد اليابان بدعم المبادرة وأشجع البلدان الأخرى التي يمكنها المساهمة في ذلك المسعى على القيام بذلك.

أتحول الآن إلى التحقق النووي، حيث أواصل تقديم تقارير بشكل منتظم إلى مجلس المحافظين بشأن تنفيذ اتفاقات ضمانات الوكالة. وأشدد على أنه ينبغي تنفيذ جميع اتفاقات الضمانات بين الدول والوكالة والمنظمات الأخرى ذات الصلة تنفيذا كاملا. وفي ذلك السياق، لا يزال البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة تثير قلقا بالغا. فالوكالة ليس لديها مفتشون في البلد منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ولا تسمح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوكالة بتنفيذ الضمانات في البلد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ولم تنفذ التدابير المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل جهود متضافرة لاستئناف المحادثات السداسية في الوقت المناسب.

وفي حالة جمهورية إيران الإسلامية، تواصل الوكالة التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة، لكن جمهورية إيران الإسلامية لا تبدي التعاون اللازم للسماح للوكالة بالتأكد من أن جميع المواد النووية في إيران مكرسة للأنشطة السلمية. ويشمل التعاون المطلوب، ضمن أمور أخرى، التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة لمجلس محافظي الوكالة ولمجلس الأمن.

أتحول الآن إلى الشرق الأوسط. لقد قدمت تقريرا عن القدرات النووية الإسرائيلية إلى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر، حسبما طلب المؤتمر العام في عام ٢٠٠٩. وأجريت أيضا مشاورات بشأن عقد منتدى حول أهمية تجربة المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية في إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، ولكن لا يوجد تقارب في الآراء بين الدول الأعضاء حيال تلك المسألة.

والوكالة تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم. وقد أقر المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو ٢٠١٠ عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في تلك المنطقة. وحيث أنني أشارك بشكل شخصي في عملية معاهدة عدم الانتشار منذ عام ١٩٩٥، فقد سررت جدا بتمخض المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ عن بعض النتائج الملموسة. ويحدوني الأمل أن يعقد المؤتمر المقترح لعام ٢٠١٢ بمشاركة جميع الدول ذات الصلة وأن يسفر عن نتائج إيجابية.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على أن الوكالة ستواصل تنفيذ جميع جوانب ولايتها بطريقة متوازنة لمعالجة المصالح المتباينة للدول الأعضاء وتيسير الاستخدامات السلمية المأمونة والآمنة للعلم والتكنولوجيا النوويين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/65/L.10.

السيد تارار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن انتخاب باكستان مؤخرا لرئاسة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ هو شرف كبير ومظهر من مظاهر إقرار المجتمع الدولي بجدارة باكستان والدور الذي يمكنها القيام به بخصوص المسائل التي تدخل في نطاق عمل الوكالة. ونتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء في الوكالة والمدير العام وموظفيه لتعزيز مصالحنا الجماعية بطريقة تعاونية ومنصفة.

ونعرب عن التقدير العميق للمدير العام يوكيا أمانو نظرا لجهوده في سبيل نشر العلم والتكنولوجيا النوويين، والذي يمثل المهمة الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ودور الوكالة في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لا غنى عنه. والوكالة في مركز فريد يمكنها من تيسير نقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية. وقد عززت النهضة العالمية لتوليد الطاقة النووية نطاق إسهام الوكالة في الوفاء بمتطلبات القرن الحادي والعشرين والتصدي لتحدياته. ونحن على ثقة بأن الوكالة ستكفل فرصا متكافئة للحصول على المواد والتكنولوجيا والمعدات النووية لأغراض سلمية. وباكستان، بصفتها أحد أقدم الدول الأعضاء في الوكالة، ما فتئت منذ أمد بعيد تناصر بقوة استخدام التكنولوجيا النووية في سبيل السلام والتقدم والرخاء للجميع.

وعلى مر الأعوام، استفادت باكستان ذاتها استفادة هائلة من الخبرة التي وفرتها الوكالة في شكل بعثات خبراء، بما في ذلك بعثات فريق استعراض أمان التشغيل وفريق تقييم

الأحداث الهامة من حيث الأمان وبرنامج التعاون التقني الذي تنفذه الوكالة.

وباكستان تولي الأهمية القصوى لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونسهم فيه في شكل تدريب وتوفير الخبراء واستضافة الحلقات الدراسية وحلقات العمل. ونود أن نشدد على ضرورة تعزيز و تخصيص الموارد لأنشطة التعاون التقني ونقل التكنولوجيا وتوفير التسهيلات التدريبية للبلدان النامية. ونود أيضا أن نشدد على أهمية الاستمرار في تعزيز برنامج التعاون التقني للوكالة وتوسيع نطاقه من خلال جملة أمور من بينها زيادة مشاركة البلدان النامية في تصميم البرنامج وتنفيذه.

وتشكل مسائل السلامة والتحقق ركائز هامة لولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي لجميع الدول الامتثال تماما لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات والتزاماتها الدولية. وتنفيذ جميع الدول لالتزاماتها القانونية أهم خطوة باتجاه صون مصداقية نظام الضمانات. وسيكفل وجو توازن بين وظائف الوكالة المتعلقة بالتنظيم والترويج والسلامة استمرار أهميتها في سياق تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار.

وثمة حاجة إلى مزيد من التفاهم والتعاون بين الدول الأعضاء في الوكالة للنهوض بولايتها على أساس الحيادية والمساواة والحرفية. ويستلزم الأمر أيضا بذل جهود لتصحيح التصور العام عن الوكالة باعتبارها مجرد وكالة نووية حارسة. ويتعين إعادة التشديد على الدور الرئيسي للوكالة في الترويج للاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا النوويين.

ولقد أنشأت باكستان هياكل أساسية قوية ومستقلة للسلامة والأمن النوويين. ومضى قرابة عقد الآن على إنشاء الهيئة التنظيمية النووية الباكستانية، وهي كيان مستقل. وباكستان طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية وتشارك بنشاط في أنشطة وبرامج السلامة والأمن النوويين التي تنفذها الوكالة. كما تسهم باكستان في قواعد بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثل قاعدة البيانات الخاصة بالاتجار غير المشروع والميزان الدولي للأحداث النووية والإشعاعية والنظام الدولي للإبلاغ لتجارب التشغيل.

وما فتئت باكستان التي لا تملك سوى موارد طاقة محلية محدودة تناصر بقوة بناء محطات للطاقة النووية. وكانت باكستان واحدة من أوائل البلدان التي دشنت برنامجا لتوليد الطاقة النووية. وفي عام ١٩٦٥، عندما وقعت باكستان اتفاقا لبناء أول محطة طاقة نووية تجارية لها، فإنها كانت البلد الخامس عشر في العالم وثاني بلد نام فحسب يشرع في برنامج للطاقة النووية. وبدأت محطتنا النووية الأولى، كانوب، العمل في عام ١٩٧٢. وتعمل محطة الطاقة الثانية، محطة تشاشما للطاقة النووية، الوحدة الأولى، منذ عام ٢٠٠٠. ومن المقرر تدشين الوحدة الثانية في العام المقبل.

ولدى باكستان خبرة تزيد على ٤٥ عاما في التشغيل الآمن للمفاعلات وهياكل أساسية تقنية وهندسية لصيانة تلك المحطات وتوفير الدعم التقني لها. وباكستان في مركز فريد لتبادل معارفها وخبرتها في عدد من المجالات في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك من خلال توفير فرص التدريب وبعثات الخبراء، حيث أن لديها برنامجا نوويا مدنيا كبيرا ومجمعا من الخبراء المدربين جيدا وخبرة تمتد إلى عقود في العمليات النووية في مجالات توليد الطاقة والصحة والطب والزراعة والتكنولوجيا الأحيائية والتطبيقات الصناعية.

كما تشارك باكستان في المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ بدايته. وشأننا في ذلك شأن الدول

الأخرى الأعضاء، فقد هنأنا الوكالة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لبدء ذلك البرنامج القيم للغاية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وقد أسندت حكومة باكستان ولاية إلى اللجنة الباكستانية للطاقة الذرية لتوليد ٨ ٨٠٠ ميجاوات من الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٣٠ في إطار خطتنا لأمن الطاقة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للخطة في موازنة النقص في توليد الطاقة لتلبية الزيادة الهائلة في احتياجات الشعب الذي يزداد عدده والاقتصاد الآخذ في النمو من الطاقة. ومن ثم، فإن توليد الطاقة النووية عنصر لا غنى عنه في استراتيجيتنا الوطنية لأمن الطاقة. والخطة تنص على إنشاء عدة مفاعلات أخرى إضافية للطاقة النووية لزيادة حصة الطاقة النووية في مزيج الطاقة من نسبة ٠,٨ في المائة حاليا إلى ٤,٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالإضافة إلى استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء ركزت باكستان اهتمامها أيضا على تطبيقات الإشعاع المؤين والنظائر المشعة في ميادين الصحة والزراعة والصناعة. وتدير مفوضية الطاقة الذرية الباكستانية حاليا ١٤ مركزا نوويا طبيا تقدم الخدمات لما يقرب من نصف مليون مريض كل عام، معظمها مجانا. وثمة ٤ مراكز إضافية قيد التشييد. وتنتج مفوضية الطاقة الذرية الباكستانية محليا، عن طريق استخدام مفاعلها المكرس للبحوث، معظم النظائر المشعة المطلوبة للأغراض الطبية. وقد احتفلنا مؤخرا بافتتاح مرفق لإنتاج الموليبدنوم. وسيتمتع ذلك المرفق، بالإضافة إلى تلبيته احتياجات المراكز النووية الطبية والمستشفيات في البلد، بقدرة إنتاجية إضافية للتصدير إلى البلدان الأخرى.

إن دخول تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي حيز النفاذ سيحسن الطابع التمثيل لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيساهم في جعل دور الوكالة أكثر فعالية. ويحدونا الأمل أن تتمكن أمانة الوكالة من تعزيز أنشطتها لفتح قنوات الاتصال لتحقيق ذلك الهدف.

وبصفة باكستان رئيسا لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اسمحوا لي أن أعرض الآن، في إطار البند ٨٧ من جدول الأعمال، مشروع القرار المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“، الوارد في الوثيقة A/65/L.10، بالنيابة عن الاتحاد الروسي وإثيوبيا والأرجنتين والأردن وأرمينيا وإريتريا وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وألبانيا وألمانيا وإندونيسيا وأوروغواي وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وباراغواي وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنغلاديش وبنن وبوروندي والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وبيلاروس وبيليز وتايلند وتركيا وترينيداد وتوباغو وتونغا والجبل الأسود وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وشيلي وصربيا والعراق وغواتيمالا وفرنسا والفلبين وفنلندا وفيجي وقبرص وكازاخستان وكرواتيا وكندا وكوستاريكا والكونغو ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وماليزيا ومدغشقر ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومنغوليا وموناكو والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا والهند وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان، وكذلك بالنيابة عن بلدي، باكستان.

وبموجب هذا النص التوافقي، الذي انبثق من المشاورات التي أجريت في فيينا، تحيط الجمعية علما مع التقدير، كما في السنوات السابقة، بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/65/140)؛ وتنوه بالقرارات التي اعتُمدت في الدورة العادية الرابعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة،

المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ وتعيد تأكيد دعمها القوي للدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في التشجيع على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية وتقديم المساعدة في هذا المجال وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفي السلامة والتحقق والأمن في المجال النووي؛ وتناشد الدول الأعضاء أن تواصل دعمها لأنشطة الوكالة.

ويحدو مقدمي مشروع القرار الأمل بأن يُعتمد مشروع القرار، كما في العام الماضي، بتوافق الآراء. وإن باب الانضمام إلى المشاركين في تقديم المشروع ما زال مفتوحا.

السيد يانسنس دي بستهوفن (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعلنت عن تأييد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها ألبانيا والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أتقدم بالشكر إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) على عرضه تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٩ (A/65/140)، وكذلك إلى مندوب باكستان على عرضه مشروع القرار (A/65/L.10) بشأن التقرير. وقد شاركت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار. وإننا نشكر رئيس مجلس محافظي الوكالة على جهوده ويحدونا وطيد الأمل بأن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

لقد أُسِّست الوكالة قبل أكثر من خمسة عقود لرفع لواء ”الذرة من أجل السلام“، وأنيطت بها ولاية زيادة مساهمة الطاقة النووية في تعزيز السلام والصحة والرخاء، وكفالة ألا يجري تحويل الأنشطة النووية إلى الأغراض العسكرية، ونشر ثقافة قوامها الأمان ومعايير السلامة القوية في كل أرجاء العالم، وأنيطت بها أيضا، مؤخرا، ولاية تجنب مخاطر الإرهاب النووي. واليوم تواجه الوكالة عددا من التحديات الصعبة، لا سيما الانتشار النووي ومسائل الامتثال. وفي ذلك السياق يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر المدير العام للوكالة يوكيا أمانو وأمانة الوكالة على تحليهم بالروح المهنية والتراهة في عملهم.

لقد شكل عام ٢٠١٠ معْلما هاما في مسيرة نظام منع الانتشار النووي عندما حصول النظام على زخم جديد. وإذ يلتزم الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، فقد رحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) في أيار/مايو من هذا العام. وتدلل خطة العمل (انظر NPT/CONF.2010/50) التي تم الاتفاق عليها بشأن الأركان الثلاثة جميعها لمعاهدة عدم الانتشار – عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية – مقرونة بالاتفاق على عملية تنفيذ قرار معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك على المؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠١٢، على عزمنا الجماعي لا على النهوض بنظام منع الانتشار النووي فحسب وإنما أيضا بتشديده.

إن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ أعاد التأكيد على دور الوكالة في التحقق وإشاعة الاطمئنان من امتثال الدول لواجباتها بموجب اتفاقات الضمانات، بهدف منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية. والآن يلزمنا أن نبدأ في تنفيذ خطة عمل المعاهدة، بالبناء على نتائج المؤتمر الاستعراضي ومواصلة روح توافق الآراء والتعاون التي

سادت أثناء المفاوضات. أما فيما يتصل بولاية الوكالة فإننا نحرص حرصا شديدا على كفالة أن تعمل الوكالة بفعالية وكفاءة وأن تتوفر لها الموارد اللازمة. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما تاما بتنفيذ خطة العمل وسيساند مساندة تامة جهود الوكالة لبلوغ تلك الغاية. وإن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التجاوب بهمة مع الوكالة في ذلك المضمار.

نظام الضمانات الذي تطبقه الوكالة يشكل أحد المكونات الأساسية لنظام منع الانتشار النووي إذ يؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ويكرر الاتحاد الأوروبي وجهة نظره بأن التدابير الواردة في البروتوكول الاختياري تشكل جزءا لا يتجزأ من ذلك النظام وأن اتفاقات الضمانات الشاملة، المقترنة بالبروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إضفاء الطابع العالمي على هاتين الأداتين الهامتين من نظام ضمانات الوكالة بدون أي تأخير، كوسيلة لتقوية نظام منع الانتشار ولتحسين الأمن على صعيد العالم ولزيادة الثقة المطلوبة بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بقصد الوصول بذلك التعاون إلى كامل طاقته.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد فهمه لدور مجلس الأمن الدولي باعتباره الحكم النهائي على السلم والأمن الدوليين في سبيل اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة الإخلال بالواجبات المترتبة على معاهدة عدم الانتشار، بما فيها اتفاقات الضمانات.

ويولي الاتحاد الأوروبي أقصى الأهمية للارتقاء بالسلامة النووية على صعيد العالم إلى مستوى عال. وإن التعاون الدولي حاسم الأهمية في الترويج لشبكة الأمان النووي على صعيد الكوكب.

الأمن النووي برنامج أساسي للوكالة. وإن الاتحاد الأوروبي يثني عليها لاضطلاعها بالأنشطة الرامية إلى منع الإرهاب النووي ومكافحته. وكان المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ومؤتمر قمة الأمن النووي قد شددا على أهمية الدور الذي تؤديه الوكالة في رعاية التعاون الدولي في تحقيق الأمن النووي، بوضعها مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية للأمن النووي، ومساعدتها الدول الأعضاء، بناء على طلب منها، في تعزيز أمنها النووي.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا أن لكل بلد الحق في أن يحدد إستراتيجيته الخاصة للطاقة. وبالنسبة إلى البلدان التي تنظر في إمكانية تضمين استراتيجياتها للطاقة عنصر الطاقة النووية أو البلدان التي تخطط لذلك، فإن الوكالة تضطلع بدور أساسي في هذا المضمار بمساعدة تلك البلدان على ضمان أن يجري تطوير وتشغيل الطاقة النووية فيها في ظل أشد الظروف صرامة من النواحي القانونية والسلامة التشغيلية والأمن ومنع الانتشار.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بأنشطة الوكالة الرامية إلى زيادة المساهمات التي تقدمها التكنولوجيا النووية للسلام والصحة والتنمية الاقتصادية.

لقد كان الاتحاد الأوروبي دائما مساندا قويا لبرنامج التعاون التقني، وهو أحد المساهمين الرئيسيين فيه. وإننا ندرك أن مواجهة التحديات العالمية مثل الجوع والمرض والفقر وإدارة الموارد المائية وتهيئة بيئة نظيفة آمنة تتسم بأهمية كبيرة للبلدان النامية، وإن الاتحاد الأوروبي يقدر جهود الوكالة المبذولة في تلك المجالات.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعمه التام للوكالة ويسره أن يشارك في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية عن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد مصر للسيد يوكيا أمانو، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، على عرضه لأهم عناصر تقرير الوكالة عن نشاطها في مختلف المجالات، فهو يبرز استمرار كفاءة الوكالة في أداء رسالتها في دعم الاهتمام المتوازن للدول الأعضاء بالمحاور الرئيسية الثلاثة لنشاطها: التكنولوجيا النووية، والأمن والأمان النووي، والتحقق.

وتأكيدا على دعم مصر المستمر لدور الوكالة في المجالات الثلاثة، تحرص مصر على الانضمام سنويا لقائمة الدول المتبنية لمشروع القرار المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“ (A/65/L.10).

تؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا محوريا في ممارسة الحق غير القابل للتصرف الذي رسخته المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للدول غير النووية في حيازة واستخدام تقنيات الطاقة النووية السلمية، وهو حق أعادت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة التأكيد عليه في أيار الماضي، حيث أكدت أهمية احترام قرارات وسياسات الدول غير النووية المتعلقة بخططها للحصول على الطاقة النووية لأغراض التنمية، وفي الاستخدام السلمي للطاقة لتنفيذ تلك الخطط دون قيود، باستثمار التعاون الدولي للحصول على التكنولوجيات والمواد النووية اللازمة.

وبينما لم يستفد عدد كبير من الدول غير النووية من حقه في الطاقة النووية في الماضي، فإن الوضع قد تغير أمام ما تفرضه الأزمات الدولية في مجالات الطاقة وتغير المناخ من تعاظم كمي ونوعي متنام في احتياجات الطاقة لدول العالم النامي، الأمر الذي يملي على تلك الدول، ومنها مصر، اللجوء إلى الطاقة النووية.

وهكذا، جاء قرارنا الوطني في عام ٢٠٠٦ بالبدء في إنتاج الطاقة النووية استنادا إلى قدراتنا الوطنية العلمية والعملية. وبدأت مصر في عملية التنفيذ باعتماد قانون جديد في آذار/مارس ٢٠١٠، تضمن إنشاء هيئة رقابية لأمان النووي والإشعاعي تتبع رئيس مجلس الوزراء، كأحد الاستعدادات لإنشاء أول محطة نووية مصرية، في إطار المرحلة الأولى من البرنامج النووي المصري لتوليد الكهرباء المخطط له إنشاء أربعة مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٥. ولذا، وبالنظر للدور المتنامي للوكالة في دعم التنمية المستدامة وفي المساهمة الفاعلة في تيسير حصول الدول غير النووية الأعضاء في معاهدة منع الانتشار على احتياجاتها المتزايدة من الطاقة النووية، فإن مصر تتطلع إلى مزيد من التعاون مع الوكالة في هذا المجال الهام.

وتظل مصر في مقدمة الدول التي وفرت دعما غير محدود للوكالة منذ إنشائها إلى اليوم، إيمانا منها بدور الوكالة في مجال التحقق من منع الانتشار النووي، المقترن بترويج الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية لدعم الطموحات التنموية وتلبية الاحتياجات الدولية في قطاع عريض من المجالات. ويشكل نظام الضمانات الشاملة الذي تنفذه الوكالة في الدول غير النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي أحد أهم الأنظمة الدولية التي توظف التحقق لتعزيز نظام منع الانتشار. وبرغم ذلك، ما زالت فعالية هذا النظام منقوصة في ضوء عدم تحقق عالميته، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، على نحو أصبح يستوجب بذل جهود دولية مكثفة لضمان أن يتم تطبيق نظام الضمانات الشاملة في كافة دول المنطقة ودون استثناء.

ولكي يتحقق التوصل إلى عالمية نظام الضمانات الشاملة، خاصة في الدول غير النووية، من الضروري تعزيز دور الوكالة في التحقق من امتثال الدول النووية ذاتها لالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. كما يتعين إحراز تقدم ملموس في تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ذاتها، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بانضمام إسرائيل إلى

المعاهدة كدولة غير نووية، بما يشجع الدول غير النووية على قبول التزامات إضافية تعزز من نظام معاهدة عدم الانتشار بصورة متوازنة وتقود إلى المزيد من التوازن في الالتزامات بصورة غير تمييزية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

فعلى المستوى الإقليمي، انضمت دول منطقة الشرق الأوسط جميعا إلى نظام الضمانات الشاملة، باستثناء إسرائيل، التي ما زالت تمارس أنشطة نووية مريبة خارج أي رقابة دولية، متجاهلة عشرات النداءات والقرارات الدولية التي تطالبها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كدولة غير نووية. ولا شك أن ذلك يزيد من خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط على يعيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيه.

وفي هذا الصدد، ترى مصر آفاقا مبشرة لإحراز تقدم ملموس في مجال تحقيق عالمية التنفيذ الأمين والمتوازن لخطة العمل التفصيلية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، والبدء الفوري في الإعداد لعقد مؤتمر دولي عام ٢٠١٢ لإطلاق مفاوضات إقليمية تهدف لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وتؤكد مصر في هذا الإطار أهمية الدور الذي قرره المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للوكالة في تنفيذ خطة العمل، وتجدد اعتزامها العمل بجدية مع الوكالة والأطراف الأخرى المعنية كافة لضمان نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢ وضمان توصله إلى النتائج المرجوة.

وعلى المستوى الدولي، ترحب مصر بتوقيع الولايات المتحدة وروسيا لاتفاق ستارت الجديد وبالاتفاق الثلاثي المترتب عليه فيما بين الوكالة من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي من جهة أخرى، والذي يخضع بموجبه كم كبير من المواد الانشطارية الناجمة عن برامج نووية سابقة لرقابة الوكالة تمهيداً لخفضها للاستخدام السلمي في مفاعلات الطاقة السلمية، بما يضمن ألا تعود تلك المواد إلى البرامج النووية العسكرية. ونتطلع إلى توسيع نطاق الاتفاق بصورة أكبر وأشمل ليتضمن أضعاف كميات المواد القائمة، وليشمل الدول النووية الأخرى كافة، بما يحقق عناصر الشفافية وعدم التراجع والتحقق الفعال من إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي يستعيد لنظام معاهدة منع الانتشار توازنه ويتيح للوكالة القيام بدور حقيقي في هذا المجال المحوري.

إن مصر، إذ تأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة باعتبارها المحفل الدولي المكلف بالعمل في الإطار المتعدد الأطراف على تطوير والإشراف على تطبيق أعلى معايير الأمان والأمن النووي في مفاعلات الطاقة النووية، والمساهمة في الاستفادة الآمنة للدول النامية من الطاقة النووية، فقد شاركت في قمة الأمن النووي في واشنطن، في نيسان/أبريل الماضي، وهي تشارك في كافة الاجتماعات التمهيدية للقمة القادمة، حرصاً منها على الإسهام في أي تحرك دولي للتعامل مع تلك الموضوعات شديدة الحساسية، والتي يصعب تحقيق النجاح فيها دون جهود دولية حقيقية تقوم على تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي وتحقيق عالميتها من جهة وعلى المزيد من التقدم في نزع السلاح النووي من جهة أخرى.

وبالنسبة لمجال التعاون الفني، فقد فتحت مصر منشآتها ومعاملها النووية لدول المنطقة العربية والقارة الأفريقية، ووضعت خبرتها في هذا المجال في خدمة الدول العربية والأفريقية إيماناً منها بأهمية أنشطة التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي هذا الإطار، تؤكد مصر على الأولوية التي تمثلها أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني بالنسبة لمصر ولغيرها من الدول النامية التي تستفيد من هذه البرامج لتوظيف التقنيات النووية في مجالات

الصحة والزراعة والغذاء والموارد المالية والنظائر المشعة وتقنيات الإشعاع ومجالات أخرى.

وبينما تؤيد مصر توسع أنشطة الوكالة في مجال إنتاج النظائر المشعة اللازمة لعلاج الأورام السرطانية، وتتعاون مع الوكالة حالياً لبدء تشغيل منشأة جديدة لإنتاج النظائر المشعة الطبية لهذا الغرض، فإنها ترحب من جهة أخرى بتطوير وتحديث استراتيجية الوكالة في مجال التعاون الفني لدعم تحقيق الأهداف التنموية للدول الأعضاء، وتحديد الأنشطة الحيوية التي يمكن للتكنولوجيا النووية أن تسهم فيها بفعالية على المدى القصير والمتوسط، وبالتالي، فإننا نجدد تأكيدنا على أهمية تأمين وزيادة التمويل المخصص لأنشطة التعاون الدولي للوكالة، اتساقاً مع كون هذا النشاط أحد ركائز عمل الوكالة الرئيسية طبقاً لنظامها الأساسي.

ختاماً، أؤكد اعتزام مصر على تكثيف وتوسيع التعاون مع الوكالة في إطار جهودنا الوطنية لتعزيز قدراتنا في مجال الاستخدام السلمي للتقنية النووية. وفي تحقيق الاستفادة الكاملة من دعم الوكالة لجهودنا الوطنية في هذا المجال الهام.

السيد بنيتز برسون (كوبا) (تكلم بالاسبانية): تعرب كوبا عن ارتياحها ودعمها للدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة). إن تطبيق التقنيات النووية يساهم في التقليل من شدة تدهور التربة والتصحر واحترار طبقات الجو والظواهر الطبيعية الأخرى التي تلحق الضرر بإنتاج الغذاء وبحياة الإنسان على كوكب الأرض.

وإننا نولي أهمية عليا للتعاون بين البلدان النامية. وفي ذلك السياق تحيّي كوبا الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاق التعاون الإقليمي للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المعروف باسم أركال (ARCAL).

إن محور التعاون التقني للوكالة ينبغي تقويته وينبغي أن يزود بالموارد اللازمة بدون قيد أو شرط، وفقا لأولويته.

وإن التزامنا بالتعاون التقني قوي ويتجلى في الأمثلة التالية، على سبيل المثال لا الحصر. أولا، تمتثل كوبا امتثالا دقيقا لالتزاماتها بموجب برنامج الوكالة للتعاون التقني. وفي عام ٢٠٠٩ حققنا معدل تنفيذ لبرامجنا الوطنية بلغ ٨٥ في المائة، وهذا المعدل يفوق المعدل العام والمعدل الإقليمي كليهما. ثانيا، شارك بلدنا مشاركة واسعة في برامج بحثية منسقة. وأثناء عام ٢٠٠٩ شارك الباحثون الكوبيون في ٢٩ عقدا للأبحاث في إطار تلك البرامج. ثالثا، تمتثل كوبا بصرامة لالتزاماتها المالية تجاه صندوق التعاون التقني للوكالة، بما في ذلك تقديم مساهمة غطت ١٠٠ في المائة من نفقات المشاركة الوطنية.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ٥٠ سنة، يضر بأنشطة الوكالة في بلدي ويشكل خرقا للنظام الأساسي للوكالة. وحتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، تسبب الحصار في إلحاق خسائر اقتصادية بكوبا تجاوزت ١٠٠,١٥٤ بليون دولار، بحسب تقديرات شديدة التحفظ. وبسبب الحصار ما فتئت الوكالة تواجه صعوبات في شراء معدات لاستعمالها في مشاريع في كوبا، لأن الشركات الأمريكية أو الشركات التي يملك الأمريكيون أسهما فيها لا يجوز لها أن تبيع تلك المعدات لاستعمالها في كوبا، لأن ذلك قد يعرضها للعقوبات. ويواجه المواطنون الكوبيون صعوبات عندما يريدون المشاركة في البرامج التدريبية المنظمة في الولايات المتحدة. وذلك يحد من إمكانية تنفيذ البرامج المرتبطة بالحرب على السرطان، والتي تحظى بالأولوية لدى الوكالة.

وإذ تندد كوبا هنا مرة أخرى بالحظر الجائر الخارج على القانون – الذي أدين في هذه القاعة قبل بضعة أيام بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – فإنها تقدر في الوقت ذاته الجهود الدؤوبة التي تبذلها أمانة الوكالة سعيا إلى البدائل وبحثا عن حلول لتلك الحالة.

لقد صادقت الوكالة مرة أخرى على امتثال كوبا الصارم لالتزاماتها في مجال الضمانات، وشهدت على صحة أن بلدنا لا يمتلك أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة.

ونلاحظ مع عميق القلق جو الريبة الذي شجع البعض على إشاعته فيما يتصل بعمل الوكالة في مجال التحقق في جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية نتيجة للمصالح الجغرافية – السياسية والكيل بمكيالين المعروفة للجميع. ونود أن نؤكد على أن أنشطة التحقق ينبغي أن تحترم أولا سيادة الدول الأعضاء ومصالحها الوطنية. كما أنها ينبغي أن تنطوي على إجراءات مهنية نزيهة يقوم بها المفتشون وسائر موظفي أمانة الوكالة بمنأى عن أي ضغوط أو تدخلات يمكن أن تقوض فعالية الوكالة ومصداقيتها.

ونهيب بأمانة الوكالة أن تواصل العمل على إشاعة جو من الثقة والتفاهم والشفافية، استنادا إلى الموضوعية والى الحقيقة. وفي ذلك السياق نؤكد على الحاجة إلى احترام الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونؤكد تأييدنا من أجل جعل شبه القارة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتوصل الجهات الفاعلة المعنية إلى حل تفاوضي.

ونكرر أيضا تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ لإنشاء هذه المنطقة والتي اعتمدت في المؤتمر الثامن لأطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة تمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ونحث إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار من دون إبطاء أو شروط. ويجب أن تضع إسرائيل جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما فيما يتصل بموضوع إمدادات الوقود النووي، فنشدد على وجوب معالجة هذه المسألة بطريقة شاملة وشفافة، تفضي إلى اعتماد أي قرارات بتوافق الآراء. وترفض كوبا أي محاولة لاستخدام الإمداد بالوقود النووي بوصفها وسيلة للقسر السياسي أو الاقتصادي أو آلية لفرض احتكار قلة لتوزيع الوقود النووي.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على المسؤولية المشتركة التي نضطلع بها جميعا وتتمثل في توفير عالم أفضل للأجيال القادمة. لذلك لا يمكن أن يظل نزع السلاح النووي هدفا يؤجل باستمرار، ويخضع لشروط معينة. وستبقى كوبا صامدة في المعركة من أجل عالم أفضل وخالٍ من الأسلحة النووية.

السيد هيرموسو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تود الفلبين، بادئ ذي بدء، أن تعرب عن عميق تقديرها للعمل الذي يضطلع بها يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانتها. وترحب الفلبين بتقرير الوكالة وتسلم بأهميتها. وتؤكد الفلبين مجددا، في الوقت ذاته، دعمها القوي للدور الحاسم الأهمية الذي تقوم به الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء فيها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وتيسير تشاطر المعرفة النووية، فضلا عن السلامة النووية، والتحقق، والأمن.

إن الفلبين، عن طريق تعاونها مع الوكالة، ما انفكت تعمل على تنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية اللازمة لاستخدام التكنولوجيات النووية للمساعدة في

التصدي للتحديات التي يواجهها الكثير منا اليوم، ولا سيما في مجالات الأمن الغذائي، وإدارة الموارد البيئية، والصحة البشرية. وترى الفلبين أن بوسع العلم والتكنولوجيا أن يساعدانا في تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، وتعلق أيضا أهمية كبيرة على مختلف تطبيقات التكنولوجيا النووية، وبخاصة في مجال الأمن الغذائي الذي يؤثر فيه تعاون الفلبين مع الوكالة في ميدان الزراعة تأثيرا مباشرا على برنامج حكومة الفلبين لكفالة توفير الغذاء بأسعار معقولة على موائد الأسر الفلبينية.

وتوجد أيضا بين الفلبين والوكالة الدولية للطاقة الذرية روابط طويلة في مجالات أخرى من مجالات التعاون التقني. وقد تحقق نجاح كبير في زيادة الإنتاجية الصناعية ومعالجة الصادرات الغذائية بالأشعة ، وإتاحة الفرصة للحصول على مياه الشرب العذبة، والتصدي للتحديات البيئية.

وتتعاون الفلبين مع الوكالة أيضا في ميدان هام، ألا وهو علاج السرطان، أي في برنامج العمل لعلاج السرطان. ويسر الفلبين أن الوكالة جعلت ذلك نشاطا ذا أولوية، في ضوء ارتفاع عدد مرضى السرطان، ولا سيما في البلدان النامية. ويرى وفدي أن التعاون مع ذلك البرنامج سيؤدي إلى تعزيز القدرات التدريبية فيما يتصل بالسرطان في المنطقة، في سياق الشبكة الإقليمية للتدريب في مجال معالجة السرطان. وتحث الفلبين الدول الأعضاء على مواصلة دعم البرنامج عن طريق تقديم مساهمات إضافية.

وأكد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ على الدور الهام للوكالة في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية، عن طريق برنامجها للتعاون التقني وأنشطتها المختلفة في تطبيقات الطاقة النووية والتطبيقات في غير مجالات الطاقة. وبالمثل، أكد مؤتمر الاستعراض من جديد دور الوكالة في التحقق من الضمانات، للحيلولة دون تحويل الطاقة النووية بعيدا عن الأغراض السلمية، وفي تعزيز السلامة النووية والأمن النووي.

وتوافق الفلبين على التقييم الوارد في التقرير والقائل بأن استخدام الطاقة النووية سيتوسع في العقود القادمة. وستكون الطاقة النووية قوة هائلة تتيح فرصا وتوجد تحديات للدول الأعضاء والوكالة. ومع هذا التوسيع القادم، ستصبح السلامة النووية والأمن النووي على جانب عظيم من الأهمية، وينبغي أن ينالا أولوية عالية.

كان للفلبين عظيم الشرف برئاستها لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، وتتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى في المضي قدما بإجراءات المتابعة الواردة في الوثيقة الختامية (انظر NPT/CONF.2010-50 (المجلد الأول)) المتصلة بأعمال الوكالة، وتنفيذ تلك الإجراءات.

وشاركت الفلبين بنشاط في التفاوض بشأن القرارات المذكورة في التقرير، وتعتقد أنها يمكن أن توفر التوجيه الكافي للأنشطة التي ستضطلع بها الوكالة في السنة القادمة. وتبين القرارات الأولويات الحالية للدول الأعضاء فيما يتعلق بمختلف جوانب أعمال الوكالة، مع مراعاة الواقع الحالي، ولا سيما القيود المفروضة على الموارد فيما يتصل بتزايد طلبات الدول الأعضاء على المساعدة التقنية.

غير أن الفلبين ترى أنه لن يكون بوسع الوكالة أن تسهم في معالجة الشواغل العالمية إلا إذا واصلت أنشطتها بطريقة متوازنة. ولقد شددنا دوما على أهمية معالجة الشاغل الطويل الأجل للبلدان النامية المتمثل في إقامة توازن بين الدور الترويجي للوكالة على النحو الوارد في المادة ١١ من نظامها الأساسي وأنشطتها في مجالات السلامة النووية، والتحقق، والأمن.

وما برحت الفلبين تسلم بأن الواقع السياسي يعقد التحديات والمسائل التي تواجه الوكالة. ويتعين على الدول الأعضاء في الوكالة أن تتغلب على الاختلافات القائمة فيما بينها إذا أردنا أن نتقدم صوب تحقيق أهدافنا المشتركة. ولا تزال الفلبين من جانبها ملتزمة بالعمل المشترك بروح من الثقة والاحترام المتبادلين، والشفافية، والحوار البناء.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إندونيسيا بالتقدم الذي أحرزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن في تسريع وتوسيع إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في العالم. وفي هذا الصدد نشيد بالقيادة المقتدرة للأمين العام للوكالة، السفير يوكيا أمانو. ونحن على ثقة من أنه سيتسنى للوكالة، في إطار ركائزها الأربع، أن تضطلع بدور أساسي كعامل حفاز للتنمية المستدامة، بتعجيل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مع تقليل أخطار انتشار الأسلحة النووية.

ومهما شددنا على أهمية التقدم في تحسين حياة الناس، نتيجة للتطبيق الحاسم الأهمية للعلوم والتكنولوجيا النووية لن نكون مغالين في التشديد. ويسرنا أن المدير العام أكد على زيادة تعزيز التكنولوجيا النووية، ولا سيما بهدف مكافحة السرطان. ويكتسي دور الوكالة في معالجة الأزمة الغذائية العالمية في العام الماضي، وأعمالها في مجال تحسين الإنتاجية والجودة الزراعيين عن طريق الوسائل العلمية والتقنية، بأهمية حيوية فائقة. ونرى أن هذه الأدوار الهامة للوكالة ستعزز سمعتها التقنية، على النقيض من التصور الكاسح بأن الوكالة موجودة فقط كهيئة حارسة على الأنشطة النووية. ونحن على استعداد، في هذا الصدد، لدعم النهج الذي يتبعه المدير العام.

وتقدم الوكالة، في جهود البلدان النامية لاستخدام التكنولوجيا النووية لمصلحة البشرية، مساهمة لا غنى عنها وينبغي أن تظل تحظى بالدعم الدولي. ونؤكد على الأهمية القصوى لبرنامج التعاون التقني كأداة حيوية لنقل العلوم والتكنولوجيات النووية، ولا سيما إلى البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينال التعاون التقني للوكالة في حد ذاته مزيدا من القوة والنشاط ، وينبغي عدم تسييسه بأي حال من الأحوال.

ونرحب بمبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية، ونشيد بجميع البلدان التي تعهدت بتقديم الدعم للإسهام في ذلك الجهد. ونأمل في أن يستخدم جزء هام من هذه الأموال المقدمة للمبادرة في تمويل مشاريع التعاون التقني بناء على الطلب.

وفي هذا الصدد، تشيد إندونيسيا بكون مؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ قد أعرب في المادة ٥٤ عن تأييده الواضح للوكالة الدولية للطاقة الذرية في بذلها كل جهد ممكن، واتخاذ تدابير عملية لكفالة كفاية مواردها لأنشطة التعاون التقني وضمانها وإمكانية التنبؤ بها (انظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)). ويوفر هذا القرار أساسا مكينا لكي تعزز الوكالة تخطيط تعاونها التقني وبرمجته وتنفيذه.

وستتشرف إندونيسيا مرة أخرى بأن تكون عضوا في مجلس محافظي الوكالة في العام القادم. ونعتزم اغتنام هذه الفرصة لزيادة تركيز الوكالة على تيسير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في العالم عامة، وفي البلدان النامية خاصة. لقد تمسكت إندونيسيا، منذ أن أصبحت عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧، بالتزامها بالتعاون التقني للوكالة. واستفادت إندونيسيا ذاتها استفادة هامة من تعاون الوكالة في مجالات الأغذية، والزراعة، والصحة، وإدارة موارد المياه، وغير ذلك من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

بينما نتطلع إلى تعزيز اشتراكنا مع الوكالة، نأمل في أن تزيد الوكالة من تعاونها ودعمها في تطبيق العلوم والطاقة النووية في المنطقة. ولا نزال، كجزء من التزامنا بالسلامة النووية، ندعم الشبكة الأسيوية للسلامة النووية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، استضافت إندونيسيا اجتماع الحوار الثالث لاستراتيجية السلامة النووية في إطار الشبكة الآسيوية للسلامة النووية. وفي ذلك الاجتماع، توصلت البلدان المشاركة إلى تفاهم متبادل بشأن استخدام الشبكات البشرية وشبكات تكنولوجيا المعلومات، ضمن جملة أمور، في التحسين المستمر والفعال والمستدام للأمن النووي في المنطقة.

ويبين تقرير الوكالة أنها كرست اهتماما خاصا لمساعدة الدول الأعضاء في تلبية احتياجاتها من الطاقة، واستجابت إلى شواغلها بشأن تغير المناخ، وساعدتها في كفالة الأمن الغذائي، والحصول على المياه النظيفة. وضمن هذه التطبيقات الحاسمة الأهمية، يبرهن التقرير على أن بالمستطاع تحسين الرعاية الصحية عن طريق استخدام التقنيات النووية، ووفقا لذلك يمكن بناء إنقاذ الأرواح.

وفي ذلك الصدد، وكدليل على عميق تقديرنا للجهود التي تبذلها الوكالة، يسر إندونيسيا أن تشارك الآخرين في تقديم مشروع القرار المتعلق بأعمال الوكالة (A/65/L.10).

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على تقريره عن أعمال الوكالة على امتداد السنة الماضية.

ونلاحظ مع التقدير أن الوكالة قد اضطلعت بأعمال كثيرة لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفي إطار اضطلاع الوكالة ببرنامجها للتعاون التقني، قدمت على نحو فعال المساعدة إلى الدول الأعضاء في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية. وما برحت الوكالة تدخل تحسينات على وثائق المبادئ التوجيهية في ميدان الأمن والسلامة النوويين، وتساعد الدول الأعضاء في تعزيز القدرات ذات الصلة. وبذلت الوكالة أيضا جهودا لتعزيز عالمية اتفاقات الضمانات والبروتوكول الإضافي، ونهضت رسميا بمهمتها فيما يتعلق بالضمانات. ويسرنا أن نلمس أن الدول الأعضاء قد سلمت بدور الوكالة ودعمته على نطاق واسع.

وتم على امتداد السنة الماضية، ومع التطور السريع للطاقة النووية في الصين، زيادة تعزيز التعاون بين الوكالة والصين.

وفي ميدان التعاون التقني، تم على نحو مطرد تنفيذ البرنامج الخاص للطاقة النووية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، وقعت الصين على إطار البرنامج القطري الصيني للتعاون التقني مع الوكالة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، وهو البرنامج الذي يضع مخططا واضحا للتعاون في المستقبل.

أما في ميدان السلامة النووية، فقد عملت الصين، بالاعتماد على المعايير والقواعد التي أرستها الوكالة، على سن قانون وثيق الصلة ووضع قواعد تنظيمية تتماشى مع الممارسة الدولية. وفي هذا العام، وبناء على دعوة من الصين، أوفدت الوكالة لأول مرة بعثة لخدمات الاستعراض المنتظم إلى الصين لاستعراض إطارها التنظيمي للسلامة النووية.

أما في مجال السلامة النووية أيضا، فتدعم الصين الدور الأساسي للوكالة وتشارك بهمة في وضع وثائق المبادئ التوجيهية ذات الصلة التي تم تطبيقها على ممارساتها النووية. ووقعت الصين مع الوكالة اتفاقا للتعاون العملي بشأن الأمن النووي، يوسع من نطاق التعاون في ميادين مثل وضع التشريعات والمعايير الأمنية، وبناء القدرات، وتدريب الموظفين، فضلا عن الأمن النووي للأحداث العامة الرئيسية.

وستتعاون الصين أيضا مع البلدان ذات الصلة لإنشاء مركز للتفوق في مجال الأمن النووي في الصين.

وفي مجال الضمانات، تفي الصين بدقة بالتزامها بالضمانات، وفقا لاتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي الموقع مع الوكالة. وتدعم الصين جهود الوكالة لتعزيز قدرتها على التحقق وزيادة فعالية وعالمية النظام الدولي للضمانات.

وتقدر الصين المساعدة الكبيرة التي تقدمها الوكالة بشأن تطوير الطاقة النووية على مر السنين، كما أنها على استعداد لزيادة تعاونها مع الوكالة في جميع الميادين ذات الصلة. في الوقت ذاته، فإن الصين مستعدة لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان الأخرى عن طريق الوكالة لتتشاطر معها ما تراكم لديها من خبرة في تطوير الطاقة النووية.

ومع التطور السريع في الطاقة النووية العالمية، تزداد أهمية دور الوكالة. ونأمل، مع الدعم المقدم من جميع الدول الأعضاء، أن يزداد تعزيز مهام الوكالة في جميع الميادين، وأن تركز الوكالة أعمالها على الجوانب التالية.

أولا، ينبغي أن تعزز الوكالة التعاون والمساعدة التقنيين كيما يتسنى لها مساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي أن تأخذ الوكالة في الاعتبار آراء الدول الأعضاء، ولا سيما آراء الدول النامية، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجاتها من المساعدة التقنية.

ثانيا، ينبغي أن تواصل الوكالة تعزيز وضع تشريعات عالمية للسلامة والأمن النوويين، ونظام للتشريعات والمعايير، وأن تساعد الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها ذات الصلة، وزيادة ثقة الجمهور في تطوير الطاقة النووية.

ثالثا، ينبغي أن تواصل الوكالة الاضطلاع بدور نشط في معالجة المسائل النووية الساخنة والحساسة. والحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد لتحقيق الحل السلمي لمسألة شبه الجزيرة الكورية والمسألة النووية الإيرانية. ونأمل أن تجني الوكالة والمدير العام فائدة كاملة من ميزتهما وأن يضطلعا بدور بناء في إعادة بدء وتعزيز عمليات الحوار والتفاوض ذات الصلة.

السيدة سودوف (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه للتقرير السنوي عن أعمال الوكالة. وأود أيضا أن أشكر ممثل باكستان على عرض مشروع القرار المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“ والوارد في الوثيقة (A/65/L.10) بصفة باكستان رئيسا لمجلس محافظي الوكالة. وتعرب منغوليا عن تأييدها الكامل للتقرير، وتشارك في تقديم مشروع القرار.

تضطلع الوكالة اليوم بدور هام في معالجة مسألتي التحرر من الخوف والتحرر من العوز في آن واحد. إن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (المجلدات الأول إلى الثالث)) والنظر في مسائل نزع السلاح في اللجنة الأولى، يوضحان بجلاء الدور الذي تضطلع به الوكالة، وما يتوقع منها أن تضطلع به من دور من أجل تعزيز مستقبل سلمي وآمن للجنس البشري.

ويبين تقرير الوكالة والوثيقة الختامية لمؤتمرها العام الرابع والخمسين المعقود في أيلول/سبتمبر في فيينا أن الوكالة على استعداد للاضطلاع بدور متزايد باستمرار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الدولي، وبخاصة في البلدان النامية، وفي تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية. والاهتمام المتزايد بالطاقة النووية يلقي مسؤوليات إضافية على كاهل الوكالة، لتعزيز الأمن النووي، والاستخدام الأكثر سلامة للطاقة النووية وتطبيقاتها الأخرى. يثني وفدي كثيرا على جهود الوكالة في مساعدة الدول النامية عبر برنامجها

للتعاون الفني في مجالات الاستخدامات السلمية ولتطوير التكنولوجيا النووية.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومتي تجاه الوكالة وموظفيها المتفانين، وبخاصة إدارة التعاون الفني الخاصة بها ومكتب برنامج عملها لعلاج السرطان لمساهمتهم في تعزيز المهمة النبيلة للوكالة في ذلك المجال. وعلى غرار البلدان الأخرى، تعلق منغوليا أهمية كبرى على ذلك البرنامج، ولا سيما جهوده لتعزيز الاكتشاف المبكر للسرطان.

وهذا العام، اختيرت منغوليا لتكون البلد الثامن لإنشاء موقع إرشادي نموذجي لبرنامج عمل علاج السرطان. وذلك يسمح لها بالجمع بين موارد البلد وخبرة الوكالة، ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من الشركاء وأصحاب المصلحة من أجل مكافحة انتشار وباء السرطان، الذي أصبح السبب الثاني للوفاة في بلدي.

لذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أمتنان بلدي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمديرها العام على الدعم الذي قدماه في ذاك المجال الهام. وتستعد منغوليا لمواصلة العمل لدعم جهود الوكالة نحو مساعدة البلدان النامية في مجال الصحة البشرية، وخاصة في مجال الطب النووي والأشعة التشخيصية.

وقبل أسبوع، زار منغوليا المدير العام للوكالة، يوكيا أمانو، وتبادلنا وجهات النظر بشأن زيادة تطوير التعاون بين منغوليا والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وشارك أيضا في حلقة عمل لبلدان المواقع الإرشادية النموذجية لبرنامج عمل علاج السرطان بشأن المسائل المتصلة بالتدابير الأولية للحماية من السرطان ودور الخدمات الطبية المبكرة، نظمها بصورة مشتركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج عمل علاج السرطان ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في منغوليا. وستسهم نتائج حلقة العمل إسهاما كبيرا نحو تبادل الخبرة والمعرفة في ذلك المجال الهام لمكافحة السرطان.

بالنسبة لمنغوليا، كغيرها من البلدان الزراعية العديدة، يعتبر القطاع الزراعي المجال الاقتصادي الرئيسي الذي يحدد رفاه وازدهار شعبها. لذلك يرحب وفدي بالبرامج المشتركة للوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الرامية إلى تعزيز إنتاج المحاصيل والماشية وإلى ضمان نوعية وسلامة وأمن الأغذية، التي تمثل جميعا الاحتياجات الأساسية لأي شعب. ومن ثم يوافق وفد بلدي على الأهمية القصوى لأن تواصل الوكالة مساعدة الدول الأعضاء على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بتحسين الإنتاجية الزراعية.

وكعضو في الوكالة، تحاول منغوليا أن تؤدي دورا هاما في مجال تعزيز الأهداف النبيلة التي نشترك فيها ويجسدها النظام الأساسي للوكالة. وفي الوقت الحالي، تشغل منغوليا عضوية مجلس المحافظين وتعمل على المساهمة في أعماله المثمرة.

وتشرفت منغوليا أيضا برئاسة المؤتمر العام الرابع والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي اعتمد العديد من القرارات والمقررات الهامة سعيا لتحقيق أهداف الوكالة الرامية إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم منغوليا الفعال لأنشطة وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكر السيد يوكيما أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه لتقرير الوكالة، وأشيد بالجهد الذي يبذله في إدارة نشاطات الوكالة. ويؤكد وفد بلادي أهمية الدور الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها المؤسسة التي أسند

إليها المجتمع الدولي عددا من الواجبات الهامة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي واجبات تستند إلى ثلاثة ركائز هي: الرقابة والتحقق والتعاون التقني، ونحن نشيد بالمساعدة التي تقدمها الوكالة للبلدان النامية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتتطلع ليبيا إلى تعاون أوثق وأكثر فعالية في المستقبل، مع الوكالة في مشاريع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وخاصة في مجالي الطب وتحلية مياه البحر.

إن نهج الانتقائية الذي يُفرض على الوكالة من قبل بعض الدول الكبرى ذات التأثير الفاعل على قراراتها، خلق خيبة أمل لدى كثير من الدول بسبب قيام الوكالة بالرقابة والتحقق على بعض الدول بعينها، وغض الطرف عن غيرها، وهو ما يشكل ظلما صارخا يزعزع الثقة في مصداقية عمل الوكالة ونوايا بعض الدول الكبرى. ففي منطقة الشرق الأوسط، نلاحظ أن الكيان الإسرائيلي يمتلك ترسانة نووية كبيرة تهدد أمن وسلامة المنطقة، ومع ذلك ظل هذا الكيان في منأى عن الرقابة الدولية، وبقيت الوكالة غير قادرة على اتخاذ أي موقف فاعل يجبر السلطات الإسرائيلية على وضع منشآتها تحت الرقابة الدولية المتمثلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويرجع ذلك أساسا إلى عدم انضمام الكيان الإسرائيلي إلى معاهدة عدم الانتشار، وهو ما يجب على المجتمع الدولي أن يسعى بكل الطرق لتحقيقه.

نعتقد أن الوقت قد حان لتنفيذ قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار الصادر عام ١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وللأسف، فإنه في الوقت الذي تهمل فيه الوكالة الخطر النووي الإسرائيلي المعروف جيدا للجميع، تقوم بتكريس جهد كبير في تتبع نشاطات سلمية في دول أخرى ليس هناك ما يدل حتى الآن على أنها تهدف إلى الحصول على أسلحة نووية. وفي هذا الصدد، تؤكد ليبيا حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتطوير تقنياتها، وتدعو إلى حل جميع الخلافات حول البرامج النووية للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالطرق السلمية من خلال التشاور والحوار والتفاوض بحسن نية.

يعرب وفد بلادي عن أسفه لأن ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تمتد لتشمل الدول النووية التي تمتلك مخزونات هائلة من الأسلحة النووية، والتي يطالب المجتمع الدولي بأسره بسرعة إزالتها بالكامل، كما نصت على ذلك معاهدة عدم الانتشار في مادتها السادسة. لذلك، بات من الملح والضروري أن يبذل المجتمع الدولي الجهود من أجل تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يراجع ولايتها بحيث تشمل جميع الدول دون استثناء أو تمييز، وفق منهج دولي فاعل وصارم يمتد إلى الرقابة، والتحقق من تخفيضات الدول النووية لأسلحتها النووية حتى الإزالة الكاملة والتامة لها، وكذلك الإشراف على التنفيذ المتوازن لركائز معاهدة عدم الانتشار الثلاث، وهي: عدم الانتشار ونزع السلاح النووي و الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وأخيرا، يؤكد وفد بلادي أهمية المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبلدان الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الخصوص، ندعو الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى العمل على توسيع قاعدة التعاون التقني، ودعم الوكالة بشتى الوسائل لكي تقوم بدورها في هذا المجال، لما لذلك من أهمية في مساعدة الدول النامية على الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، واستغلالها في تطوير برامج التنمية. كما نناشد الدول المتقدمة تسهيل تصدير التقنيات النووية للأغراض السلمية للدول النامية التي تطمح إلى الاستفادة منها في مجالات الطب، والزراعة، وتوليد الطاقة، وغيرها، ومن بينها بلادي، وهو حق كفلته معاهدة عدم الانتشار.

السيدة مارتينا (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يمثل عام ٢٠١٠ خطوة هامة في النظام الدولي لمنع الانتشار النووي. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وخطة العمل لتزع السلاح النووي القائمة على جميع الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبين عزم جميع الدول ليس بالالتزام فحسب، بل بتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتلتزم أوكرانيا دائما بالعمل الفعال والمتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونرى أننا قد ساهمنا مساهمة قيّمة في إنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بترؤسنا للجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر التي عالجت مسائل عدم الانتشار. ونحن سعداء بصفة خاصة لأن الدول قد تمكّنت في عام ٢٠١٠ من تأمين اتفاق بشأن الخطوات الإضافية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن الشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32/Part.I، الملحق)، بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن الموضوع يُتوقع انعقاده في عام ٢٠١٢. ولذلك، من المهم للغاية أن نرتكز على نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وأن نتجنب الاتجاهات التي ربما تؤدي إلى تقويض ما تحقق من نجاحات.

وتفي أوكرانيا بالتزاماتها على نحو صارم بموجب اتفاقنا للضمانات والبروتوكول الإضافي. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، دخل اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي حيز النفاذ في أوكرانيا. ونواصل العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتهيئة الظروف اللازمة للبدء في تنفيذ الضمانات المتكاملة للوكالة في أوكرانيا.

ولكل دولة الحق في تحديد استراتيجية الطاقة الخاصة بها. ونحن مقتنعون بأن تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم والتدريب، تكتسب أهمية حيوية من أجل استخدام مأمون وآمن وسلمي للطاقة الذرية.

ومن المعلوم تماما أن كلتا اتفاقيتي الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة قد وضعتا، في جملة أمور، نتيجة للدروس المستفادة من كارثة تشيرنوبيل، وأن كلتا الاتفاقيتين توفران أدوات قيّمة للحكومات لترشيد الأنشطة الوطنية بغية تحقيق أعلى مستويات السلامة. ونرى أن المشاركة في هذين الصكين توفر حوافز قوية، وتعد من مصلحة أي بلد لديه برنامج خاص به للطاقة النووية أو يسعى لنيله. وتدعو أوكرانيا الدول التي ستشرع في برنامج للطاقة النووية إلى أن تصبح أطرافا متعاقدة في هاتين الاتفاقيتين دونما تأخير أو تردد. ونرى كذلك أن المجموعة الشاملة لمعايير السلامة الخاصة بالوكالة تُعد أساسية لأي برنامج نووي ولأي تطبيق للتكنولوجيا النووية. ونلاحظ بعين الرضا إنشاء مركز السلامة النووية الدولي مؤخرا، فضلا عن إنشاء مركز دولي للسلامة من الهزات الزلزالية.

وفي أيار/مايو من هذا العام، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التقرير النهائي للمشروع المشترك للجماعة الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأوكرانيا عن تقييم السلامة الشامل لكل محطات توليد الطاقة النووية العاملة في أوكرانيا. وعلى مدى السنتين الماضيتين، قامت الوكالة بإرسال عدد من البعثات إلى جميع مفاعلات الطاقة النووية الأوكرانية البالغ عددها ١٥، وغطت البعثات مسائل السلامة المتعلقة بالتصميم والتشغيل والنفايات. كما تم تقييم الهياكل الأساسية القانونية والحكومية عبر النطاق الكامل لبعثة الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي. ويسرنا أن نلاحظ النتائج الإيجابية التي توصل إليها ذلك الاستعراض

المعمق، ونرى أن هذه البعثات تتيح أدوات قيمة للغاية ولا مثيل لها للعديد من الدول الأخرى الساعية للشروع في تطوير الطاقة النووية. ونود أن نشجع البلدان الأخرى التي لديها برامج ناضجة وبرامج ناشئة للطاقة النووية على السواء أن تنظر في إجراء مثل هذه البعثات والتقييمات.

وأود أن أحيط الوفود علما بأن أوكرانيا تشارك في أعمال المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم في أنغارسك (روسيا)، وهو الأول من نوعه للمشاريع المشتركة ويمكن أن يتخذ كمثال للأنشطة المستقبلية في هذا المجال.

ويُعد الأمن النووي برنامجا أساسيا للوكالة. وتشيد أوكرانيا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطتها الرامية إلى مساعدة الدول في منع ومكافحة الإرهاب النووي.

وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أكد رئيس أوكرانيا، فيكتور يانوكوفيتش، ورئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، في بيان مشترك، رؤيتهما المشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية، وتعهدا بالعمل سويا لمنع الانتشار النووي وتحقيق هدف تأمين جميع المواد النووية المعرضة للخطر. وأعلن الرئيس يانوكوفيتش قرار أوكرانيا للتخلص من جميع مخزوناتها من اليورانيوم العالي التخصيب بحلول قمة الأمن النووي القادمة، وسيوفر شركاؤنا المساعدة الفنية والمالية اللازمة لتقديم الدعم لذلك الجهد.

لقد بدأت بالفعل الأنشطة المتعلقة بنقل اليورانيوم العالي التخصيب من مفاعل أبحاث أوكرانيا. ونعتزم إزالة جزء كبير من تلك المخزونات بنهاية العام. والقصد من خطوتنا الطوعية واضح بجلاء، فأوكرانيا تأخذ مسألة عدم الانتشار على محمل الجد ونتوقع أن يكون مثالنا نموذجا يتبعه الآخرون. وقرارنا أيضا دليل على التزامنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

ترحب أوكرانيا بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتمثل في اختصاصها بتطوير الأمن النووي. ونولي اهتماما كبيرا للمسألة على الصعيد الوطني، وبتخريج ٤٨ مهندسا في ميدان الأمن النووي هذا العام من جامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والتكنولوجيا النووية، فقد وصلنا معلما هاما. ونشيد بالوكالة على دعمها القيّم لأوكرانيا في تطوير مرافق التدريب والتعليم في جامعة سيفاستوبول لأغراض الأمن النووي، ونؤكد استعدادنا للمساهمة في تنفيذ برنامج تعليمي للأمن النووي تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تقدر أيضا أوكرانيا الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة لتعزيز تدابير الأمن النووي في الأحداث العامة الرئيسية، وخاصة في الدعم الذي يُقدم حاليا لأوكرانيا وبولندا في الإعداد لبطولة كرة القدم للاتحاد الأوروبي.

ونسلّم بأهمية دعم البحوث في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة، وخاصة السلامة، وإدارة الفضلات، والحماية من الإشعاع، فالسلامة والكفاءة جانبان للتكنولوجيا المتقدمة، فضلا عن أهمية تعزيز التعاون الدولي في هذين الميدانين. ومن الأساسي لهذه الأنشطة الإبقاء على الاختصاص والدراية الفنية في القطاع النووي. وننظر بإيجابية إلى الأنشطة المتعلقة بزيادة بحوث الطاقة النووية المتعلقة بالتكنولوجيات الابتكارية في المفاعل ودورات الوقود.

ستواصل أوكرانيا زيادة التعاون الفعال مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطوير وتنفيذ البرامج الإقليمية التي تتناول مسائل استخدام التكنولوجيات النووية في غير مجال الطاقة، بالتحديد، الاستخدامات الطبية، ومقياس الجرعات والتخفيف من آثار كارثة تشرنوبيل.

وما برحت أوكرانيا نصيرا قويا لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يمثل مهمة قانونية هامة للوكالة. وترى أوكرانيا أن تنفيذ برنامج الوكالة

الدولية للطاقة الذرية يمثل حجر الزاوية في التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

أغتنم هذه الفرصة للاعتراف مع التقدير بالعمل الذي تقوم به الوكالة في التخطيط لبرامج وأنشطة التعاون التقني وتنفيذها، والتي تعكس احتياجات مختلف البلدان والمناطق. إن التصدي للتحديات العالمية المتمثلة في الجوع والمرض والفقر وإدارة موارد المياه وتهيئة بيئة أنظف وأكثر سلامة مسألة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وتقدر أوكرانيا جهود الوكالة في تلك المجالات.

إن مشاريع التعاون التقني على الصعيدين الإقليمي والوطني ساهمت مساهمة كبيرة في سلامة وفعالية الاستخدام السلمي للطاقة النووية في أوكرانيا. واعتباراً من الآن، بوسعنا أن نذكر نتائج ملموسة ومستدامة لتعاوننا، خاصة فيما يتعلق بتحسينات السلامة في محطات توليد الطاقة النووية لدينا. ونقدر أيضا أيما تقدير النتائج التي تحققت بالفعل في تحسين نوعية وفعالية الطب النووي، والمعالجة بالإشعاع والفيزياء الطبية. وأود بشكل خاص أن أشير إلى ما تم توفيره إلينا من معدات حديثة وتدريب على معالجة أمراض الدم بالطب النووي، وعلى المعالجة بالإشعاع. ستظل الصحة البشرية إحدى أولويات برنامج التعاون التقني لدينا في المستقبل.

أغتنم هذه الفرصة لاسترعاء نظر الوفود إلى حدث هام بالنسبة لأوكرانيا في العام المقبل، ألا وهو الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لكارثة تشرنوبيل، وتهدف استراتيجية بلدي في معالجة الآثار المتبقية بعد كارثة تشرنوبيل إلى تعزيز التنمية في المنطقة في الأجل الطويل وتقديم الدعم للناس الذين بحاجة إلى الإبقاء على حياة آمنة وصحية. أود أن أبلغ الجمعية بالمبادرة التي أخذ زمامها الرئيس الأوكراني، وشاركت فيها بيلاروس والاتحاد الروسي، لعقد مؤتمر دولي في أوكرانيا في نيسان/أبريل ٢٠١١ تحت عنوان ”الذكرى الخامسة والعشرون بعد حادثة تشرنوبيل: السلامة من أجل المستقبل“، وذلك إيذاناً بالتقدم المحرز في هدف العودة إلى الحياة الطبيعية ومعالجة مسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونتطلع إلى مشاركة واسعة في المؤتمر من جانب الدول المهتمة والمؤسسات الدولية.

إن أوكرانيا، بفضل دعم المجتمع الدولي، لا تزال تعمل على ترميم موقع تشرنوبيل. وحيث أن المشاريع الكبيرة دخلت مرحلة البناء، سيتطلب الأمر مبالغ كبيرة – تقدر بنحو ٧٥٠ مليون يورو – لإتمام هذه المشاريع. وسيكون التضامن الدولي جوهريا لجمع الأموال اللازمة. ونعول على دعم المانحين والدول في الحدث المقبل لعقد التبرعات الذي سيقام بهذه المناسبة لمساعدتنا في تكليل مشاريع تشرنوبيل بالنجاح.

أخيرا، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/65/140) وفي الإعراب عن التقدير العميق للعمل الذي قام به المدير العام للوكالة والوكالة نفسها.

السيد روي (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد سنغافورة أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على تقريره السنوي الشامل (انظر A/65/140). ويسرنا أن نشترك في تقديم مشروع القرار (A/65/L.10) المعروض على الجمعية اليوم.

تؤدي الوكالة دورا هاما في تعزيز السلام والأمن والاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا. فتنوع أنشطتها وبرنامجها للأمن النووي جزء من التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونعتقد أنه ينبغي للوكالة أن تظل مركزا للتنسيق العالمي في مجال التعاون النووي،

انسجاما مع ركائزها الثلاثة المتمثلة في العلم والتكنولوجيا، والسلامة والأمن والضمانات والتحقق.

لقد شهد العام الماضي تحركا كثيرا بشأن نزع السلاح النووي وبرنامج عدم الانتشار. وفي خضم الالتزامات السياسية التي قُطعت، علينا ألا ننسى الجانب العملي للمعادلة الذي يكفل تنفيذ هذه الالتزامات. وفي هذا الصدد، تؤدي الوكالة دورا حيويا لرصد مدى التقدم المحرز، ولذلك ترحب سنغافورة بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

كذلك تتزايد أهمية دور الوكالة وتتجلى في سياق الاتجاهات الأوسع نحو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومما يجدر ذكره أن طلب منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الطاقة قد ازداد بشكل خاص، بفضل التنمية الاقتصادية السريعة في المنطقة، وأصبح ذلك الطلب واضحا بجلاء. فهناك ٣٤ من ٥٥ مفاعل طاقة نووية قيد الإنشاء حاليا تقع في آسيا. وتؤيد سنغافورة حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما كفلت ذلك معاهدة عدم الانتشار. ومهما يكن من أمر، نعتقد أيضاً أن هذا الحق يجب أن يكون متوازنا بسبب المسؤولية الجسيمة المتمثلة في النظر المتروي في مسائل الضمانات والامتثال الكامل لالتزامات عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تحث سنغافورة جميع الدول التي لم توقع بعد على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي مع الوكالة على أن تفعل ذلك، ليتسنى تعزيز الأمن العالمي والنووي.

وتقع على الدول أيضا مسؤولية تعزيز نظام عدم الانتشار، وينبغي أن تبدي جديتها في هذا الشأن، بدعم نظام الضمانات والتحقق التابع للوكالة. وتتوقف فعالية الوكالة في نهاية المطاف على اشتراك الدول الأعضاء وتعاونها. ونطلب، كما قلنا من قبل، إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تتعاون تعاونا تاما مع الوكالة، لإتاحة الفرصة للتوصل إلى تعريف قاطع لطبيعة أنشطتها النووية. ونأمل أن تلقى الوكالة تعاونا كاملا في المجالات التي تمس الحاجة فيها إلى هذا التعاون.

وتسليما بأهمية أعمال الوكالة، صادقت سنغافورة على بروتوكولها الإضافي، وعدلت بروتوكول الكميات الصغيرة في آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد سرنا أن استضفنا في آب/أغسطس حلقة عمل للوكالة بشأن البروتوكولات الإضافية والتجارة. وتشرفنا في ذلك الشهر باستقبال المدير العام أمانو في سنغافورة، في إطار برنامج مؤسسة سنغافورة الدولية لكبار الزوار. وتأمل سنغافورة أن تواصل الإسهام بنشاط في أعمال الوكالة بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

وأوضحت بلدان عدة في منطقتنا أنها ستسعى أو أنها تسعى حاليا إلى برامج للطاقة النووية. وتنهض سنغافورة أيضا بإعداد دراسة سابقة لدراسة جدوى لاستكشاف ما إذا كان ينبغي إدراج الطاقة النووية كجزء من مزيج الطاقة الخاص بنا. وفي هذا الشأن، نكرر تأييدنا لزيادة التعاون الإقليمي لإكمال وتعزيز الجهود الدولية والوطنية في مجال السلامة والأمن النوويين.

وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، سلمنا بدور الوكالة وخبرتها الفنية في تعزيز السلامة والأمن النوويين. ونقدر أيضا اشتراك الوكالة في اجتماع منتدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي المعقود بين الدورات في سنغافورة في تموز/يوليه بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. واتفق المشتركون في المنتدى، من بين أمور أخرى، منها على أن هدف دورة الوقود المتعددة الأطراف

هو تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وأن هذا يكمل نظاما عالميا لعدم الانتشار.

وبالنظر إلى أهمية مسألتي السلامة والأمن لجميع البلدان التي تسعى إلى استخدام الطاقة النووية، ستواصل سنغافورة العمل مع جميع الدول الأعضاء في الوكالة لتعزيز المعايير الدولية والإقليمية، وتعزيز التزاماتنا. ولهذا قررنا الانضمام إلى قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التابعة للوكالة، ونعمل الآن من أجل الانضمام لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وتعديلها لعام ٢٠٠٥. ونأمل أن تواصل جميع الدول الأعضاء العمل من أجل إنشاء هياكل أساسية تنظيمية وإدارية وتشريعية فعالة، في معرض دراستها لخيار الطاقة النووية لتوليد الطاقة.

وفي الختام، لا تزال سنغافورة تعتبر أن دور الوكالة هام ولا مندوحة منه. وبما أن المزيد من البلدان تعمل على استكشاف استخدام الطاقة النووية، يتعين علينا أن نواصل، بشكل خاص، دعم أعمال الوكالة على أساس الركائز الرئيسية الثلاث، وهي الضمانات والتحقق، والسلامة والأمن، والعلم والتكنولوجيا. وفي الوقت الذي ستواصل فيه سنغافورة أعمالها في مجلس محافظي الوكالة في السنتين القادمتين نود أن نكرر تأييدنا التام لدور الوكالة وأعمالها، ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء في الوكالة لتعزيز تلك الأعمال.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناني للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على عرضه لتقرير الوكالة (انظر A/65/140). ويقدر الاتحاد الروسي عظيم التقدير ماهية أعمال الوكالة لتحسين وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار، وكفالة الاستخدام الواسع والمأمون للطاقة النووية.

وتسهم الوكالة إسهاما كبيرا في حل المسائل المتعلقة بالإمدادات الموثوقة بالطاقة، ومكافحة تغير المناخ على الصعيد العالمي، وتحسين صحة البشر ورفاههم في كل أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الوكالة اشتراكها في مسائل توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويتطلب التطوير المقبل للطاقة النووية واستخدامها على نطاق واسع في أغراض التنمية الاقتصادية من الدول المهتمة أن تبذل جهودا موحدة في مجال اتباع نهج منهجي لحل المسائل المعقدة المتصلة بهذه الأنشطة. ويجب أن تواصل الوكالة تسخير جميع ما لديها من موارد وصلاحيات للاضطلاع بأنشطتها المقررة. وقد دللت روسيا، وستظل تدلل على دعمها التام لأنشطة الوكالة، كما تأكد ذلك في الزيارة الأخيرة التي قام بها المدير العام للوكالة إلى موسكو.

أما في ما يتعلق بأنشطة الوكالة، فلا بد لنا من أن نذكر الطبيعة الفريدة لآلية الوكالة للتحقق، التي تسمح برصد شديد الفعالية لتنفيذ الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرى أن من المهم مواصلة التوسع في قدرات الوكالة على الرصد، بما في ذلك بالتصديق على اتفاق الضمانات الشامل للوكالة وبروتوكولها الإضافي كمعايير للتحقق معترف بها عالميا، وتنفيذ الدول لالتزاماتها بعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن روسيا بوصفها من المانحين ماليا، تشارك بهمة في مشاريع تعزيز نظام ضمانات الوكالة، بما في ذلك تخصيص الموارد لتنفيذ برامج الدعم العلمي والتقني الوطنية لأنشطة الوكالة فيما يتعلق بالضمانات. ونؤيد تأييدا تاما جهود الوكالة في مجال التعاون التقني وتقديم المساعدة للبلدان النامية. ونرحب بجهودها الواسعة النطاق لمساعدة البلدان المشتركة في وضع وتحسين الحماية المادية للمواد والمرافق النووية، وهذا بلا شك يعزز الأمن النووي المادي على

الصعيد العالمي. ونطالب بأوسع مشاركة ممكنة للدول في الأنشطة ذات الصلة.

وفي سياق التطوير الواسع النطاق للطاقة الذرية، يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على المسائل التالية: إنشاء صرح جديد للتعاون النووي السلمي على أساس النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي؛ وضمان توفير الخدمات المتصلة بدورة الوقود النووي؛ وحلول مشكلة التخلص من نفايات الوقود النووي المنضب والنفايات المشعة.

على أساس هذه الأولويات، اقترحت روسيا مبادرة لإنشاء هياكل أساسية عالمية للطاقة النووية وإنشاء مراكز دولية لخدمات دورة الوقود النووية. ويسرنا أن نلاحظ أنه تم الأخذ بمبادرتنا وثبت أنها إسهام حقيقي في حل مسائل إتاحة الوصول غير المنحاز للدول المشاركة في معاهدة عدم الانتشار إلى ثمار وفوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية، شريطة التنفيذ بحسن نية لجميع الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار. وتتيح المبادرة للدول فرصة التمتع بمزايا الطاقة النووية وتلبية احتياجاتها من الوقود النووي، دون إيجاد عناصر باهظة – ومن وجهة نظر عدم الانتشار – غير مأمونة لدورة الوقود النووي.

وفي إطار هذه المبادرة، قامت روسيا في عام ٢٠٠٧، بالاشتراك مع جمهورية كازاخستان، بإنشاء المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم عن طريق شركة تم الاتجار بها علنا وهي شركة أنغارسك الإلكتروليكية الكيميائية المختلطة. وفي عام ٢٠٠٨، حصل المركز على جميع الأذونات والتراخيص اللازمة لإطلاق عملياته كمورد للخدمات والمواد. وفي العام الماضي انضمت رومانيا إلى المركز، ومن ثم انضمت إليه أوكرانيا في آب/أغسطس من هذا العام. وتم تحقيق إنجاز كبير تمثل في إنشاء صرح جديد للتعاون النووي العالمي، بالتوقيع، عملا بمقرر اتخذه مركز محافظي الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على اتفاق بين روسيا والوكالة على أن ينشأ على أراضينا مصرف مضمون لليورانيوم المتدني التخصيب يخضع لتوجيه الوكالة، يرمي إلى مساعدة الدول التي تواجه صعوبات فيما يتعلق بإمدادات الوقود النووي لأسباب لا تتعلق بالتجارة. ويتيح هذا المشروع إمكانية تنفيذ مبادرات مماثلة لتهيئة ظروف مواتية للوفاء بالمصالح المشروعة للدول في تطوير الطاقة النووية، وإنهاء الازدواجية في التكنولوجيات النووية الحساسة في آن واحد في جميع أنحاء العالم.

أود أن أؤكد على أن مبادئ إيجاد إمدادات مشمولة بالضمانات تقوم على أساس المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي للوكالة. أما حقوق الدول الأعضاء في الوكالة، بما فيها تلك المتعلقة بتنمية قدراتها على الإنتاج في مجال دورة الوقود النووي، فلا يمكن انتهاكها أو تقييدها. واكتساب الحق في الحصول على اليورانيوم المتدني التخصيب من الإمداد المشمول بالضمانات لا يعني التخلي عن الحق في إيجاد وتطوير دورة وقود خاصة لمن يحصل على هذا الحق. ويمكن توريد المواد إلى أي دولة عضو غير نووية في الوكالة تمتثل لاتفاق الضمانات التي أبرمته، ووضعت جميع أنشطتها النووية تحت ضمانات الوكالة.

وثمة مثال على التعاون الدولي الذي اضطلع به بنجاح تحت إشراف الوكالة ألا وهو تنفيذ المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود المبتكرة الذي بادرت إليه روسيا. وندعم الجهود التي تقوم بها أمانة الوكالة لتمويل المشروع من ميزانيتها العادية، ونحث جميع الدول المشاركة على تمويله مباشرة من الاشتراكات المقررة. وقرر الاتحاد الروسي المساهمة بمبلغ ٢٣ مليون روبل سنويا للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢ للتمويل الطويل الأجل للمشروع.

أما فيما يتعلق بتحديات الانتشار على الصعيد الإقليمي، فنرحب بالمساهمة العملية للوكالة في التوصل إلى حلول متعددة الأطراف. ونشيد بجهود الوكالة لتنفيذ اتفاقات الضمانات في إيران وسوريا، واستخدام قدرات الخبراء لديها لضمان التشغيل المستدام لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويرى الاتحاد الروسي أنه لا بديل للتسوية السياسية والدبلوماسية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. ونأمل في المزيد من التعاون النشط بين إيران والوكالة، وفي تنفيذ طهران التام لمتطلبات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث إيران على الاستجابة على نحو بناء لاقتراح استئناف المفاوضات مع مجموعة ٥+١، ونأمل أن تبدأ هذه المفاوضات قريبا.

وأود أن أؤكد من جديد تأييدنا لمشروع القرار A/65/L.10 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وروسيا بوصفها من البلدان المقدمة لمشروع القرار، تؤيد تمام التأييد تقييم أهمية أعمال الوكالة، كما أنها مقتنعة بأنها ستواصل تعزيز الأمن الدولي والأعمال الرامية إلى حل مسألة الإمداد بالطاقة على نحو يمكن الركون إليه.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على عرض التقرير السنوي للوكالة (انظر A/65/140).

بدأ المجتمع الدولي هذا العام مرحلة جديدة ذات أهمية حاسمة لإقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. ففي أيار/مايو، اتفق مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة على خطة عمل أدرجت في الوثيقة الختامية المعتمدة في المؤتمر. وأتاح هذا الاتفاق لنا جميعا فرصة لإعادة بدء جهود نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية انطلاقا من روح التعاون المتعدد الأطراف. وترى اليابان أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الوكالة أن تبذل الآن جهودا مشتركة للتنفيذ المطرد لخطة العمل، بالتضافر مع الوكالة.

إن اليابان مصممة على تصدر جهود المجتمع الدولي الرامية إلى بلوغ عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، اشتركت اليابان مع أستراليا في استضافة اجتماع هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر على مستوى وزراء الخارجية بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية لمناقشة التدابير المحددة والعملية للحد من المخاطر النووية في العالم كمعلم مؤقت في مساعينا لتحقيق هدفنا المشترك. وتتشاطر الدول المشاركة في ذلك الاجتماع هذا المقصد، وتعتزم اليابان، بالتعاون مع تلك البلدان، تصدر الجهود الدولية في هذا الشأن.

ورحبت اليابان بزيارة المدير العام أمانو لهيروشيما وناغازاكي في آب/أغسطس، وترى أنها خطوة فائقة الأهمية إلى الأمام من شأنها أن تسهم في زيادة الزخم الحالي نحو بناء عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وننظر باهتمام كبير إلى متابعة جهوده. وأوضح في ندوة في ناغازاكي أنه سيكون بوسع الوكالة الإسهام في نزع السلاح النووي في مرحلة التنفيذ.

إن اليابان بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة منذ تأسيسها، ما فتئت تعمل، بالاشتراك مع الوكالة، على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبذلك تقدم اليابان مساهمة هامة في أنشطة الوكالة. وستستخدم اليابان بدرجة كبيرة المعارف والخبرات التي اكتسبتها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفي تعزيز وتحسين كفاءة نظام الضمانات، بغية مساعدة البلدان النامية من خلال برنامج التعاون التقني للوكالة.

وتضطلع الوكالة بدور أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم بتطبيق العلوم والتكنولوجيا. وتقدر اليابان أيما تقدير دور الوكالة هذا. وفي حزيران/يونيه، اتخذت حكومة اليابان قرارا وزاريا بشأن ”استراتيجية النمو الجديدة: مخطط لتنشيط اليابان“. واليابان بوصفها إحدى الركائز الرئيسية لهذه الاستراتيجية، ستروج بنشاط الابتكار الأخضر، أي الابتكار في قطاعي البيئة والطاقة لإيجاد مجتمع ينخفض فيه مستوى الكربون في اليابان. واليابان مقتنعة بأن الطاقة النووية أساسية لبلوغ هدف الإمداد المستقر، والاتساق البيئي، والكفاءة الاقتصادية في الوقت ذاته، ومن ثم تعزيز الروح الابتكارية.

في نيسان/أبريل التأم بنجاح اجتماع قمة الأمن النووي. وترحب اليابان ترحيبا كبيرا بهذا الإنجاز، وتضطلع الآن بالأعمال التحضيرية لإنشاء مركز للدعم المتكامل لعدم انتشار الأسلحة النووية والأمن النووي، لمتابعة إعلانها في اجتماع القمة. وستقوم اليابان، عن طريق أنشطة المركز وبالتعاون مع الوكالة، بالإسهام في تلبية احتياجات كتلك المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، من أجل تعزيز الأمن النووي، ولا سيما في البلدان الآسيوية.

وتؤمن اليابان بقوة بأنه ينبغي أن يظل التعاون التقني من بين المهام الأساسية للوكالة. واليابان، إذ تجني فائدة من تاريخها الطويل ومنجزاتها في تطبيق تكنولوجيا الإشعاع – مثل التطبيقات الطبية بما فيها علاج السرطان – تعلق أهمية على أنشطة التعاون التقني. وتوجد لدى الدول الأعضاء في الوكالة احتياجات هامة، وستواصل اليابان تقديم المساهمات التقنية والمساهمات في الموظفين في هذه المجالات.

غير أن الواقع المؤلم يتمثل في نقص الموارد البشرية اللازمة لدعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي الوقت الذي تعلق فيه اليابان أهمية على جهود الوكالة لتنمية هذه الموارد البشرية، ستسهم في هذه الجهود، مع مراعاتها على نحو أكبر لاستخدام خبراتها في الوكالة.

وغني عن القول بأن تعزيز وتحسين كفاءة ضمانات الوكالة أمر حيوي بصفة خاصة لتعزيز نظام عدم الانتشار. وترى اليابان أن أكثر السبل واقعية وكفاءة لتعزيز ضمانات الوكالة إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي الذي أبرمته ما يزيد على ١٠٠ دولة مع الوكالة. وبالتضافر مع الوكالة والدول الأعضاء فيها، ستسهم اليابان على نحو أكبر في إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي، عن طريق أنشطة مثل استضافة المحادثات الآسيوية الرفيعة المستوى بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، وتقديم مساهمات في الحلقات الدراسية التي تنظمها الوكالة.

ولا تزال المسألة النووية لكوريا الشمالية تشكل تهديدا خطيرا لسلم وأمن شرق آسيا وللمجتمع الدولي بأسره، وتمثل أيضا تحديا خطيرا لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الملح والحتمي فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية أن تبدد إيران الشواغل، وأن تحظى بثقة المجتمع الدولي. وستظل اليابان تعمل، بما في ذلك بالتنفيذ المطرد لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بغية تسوية هاتين المسألتين النوويتين بالتضافر مع المجتمع الدولي.

واليوم يُتوقع من الوكالة أن تضطلع على نحو كامل بمهامها الأساسية بموجب نظامها الأساسي، مع مواجهة عدد أكبر من التحديات الهامة فيما يتعلق بالأمن الوطني لكل بلد والأمن البشري لكل شخص حي. وكما ذكرت من قبل، ستقدم اليابان المزيد من المساهمات في أنشطة الوكالة، معولة في ذلك على ما لديها من معارف وخبرات فيما يتصل بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبثقة دولية كاملة فيما يتعلق بعدم الانتشار. وفي هذه المناسبة تهيب اليابان بجميع الدول الأعضاء في الوكالة أن تعطي أعلى أولوية

لخدمة المصلحة المشتركة إلى الحد الأقصى ومواجهة التحديات عن طريق التعاون البناء.

السيدة أيتموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): تود كازاخستان أن تهنئ السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، على تقريره الشامل جدا والتطلعي (A/65/140). وإننا نثني بصورة تامة على رؤيته لتغيير الانطباع العام عن الوكالة من هيأة تعتبر ببساطة رقيبا نوويا للعالم مكلفا بمهام التحقق والأمن، إلى كيان يركز على الطاقة النووية والتطبيقات النووية والتعاون التقني.

وبصفة كازاخستان عضوا في الوكالة، فإنها تفخر بسجلها القائم على التعاون معها، وستواصل العمل على تعزيز الوكالة من خلال سياساتنا الخاصة للطاقة النووية ومنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وكذلك بالترويج لتلك السياسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. إن بلدي منتج رئيسي لخام اليورانيوم ويتمتع بقدرة في مجال صنع الوقود النووي تجعله أهلا لمزيد من المشاركة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ضمن إطار ضمانات الوكالة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار). وتتعاون كازاخستان مع الاتحاد الروسي في تجهيز اليورانيوم الخاص بها للتخصيب في مركز تخصيب اليورانيوم الدولي في أنغارسك، بسيبيريا، لاستخدامه وقودا نوويا في مفاعلات الطاقة. ونعمل أيضا في الوقت الحالي في مجمع كرشاتوف للتكنولوجيات النووية، تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ما فتئ وفدي يتابع باهتمام شديد مبادرة الوكالة لوضع إطار عمل جديد لاستخدام الطاقة النووية استنادا إلى النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي بقصد الحد من زيادة انتشار تكنولوجيات دورة الوقود النووي الحساسة. ونشيد بمعايير الوكالة التي تقتضي أن تكون أي آلية تصمم في هذا المجال لا سياسية ولا تمييزية وأن تتاح لجميع الدول الأعضاء الممتثلة لنظام الضمانات، حتى لا تضطر أي دولة للتخلي عن حقوقها المنبثقة عن معاهدة عدم الانتشار. وهذا الاقتراح ربما يبدو صعب التحقيق اليوم، لكن الجهود الأولية يمكن البدء بها في ذلك المضمار.

لقد عرضت كازاخستان استضافة بنك الوقود النووي للوكالة وتسخيره لاستخدام البلدان العاجزة عن الحصول على إمدادات الوقود النووي من الأسواق. ويحدونا الأمل أن يتم التوصل إلى قرار إيجابي موحد في المستقبل القريب في ضوء حقيقة أن البلد قد تخلى طوعيا عن أسلحته النووية. وتقوم شركة كازاخستان للطاقة الذرية، كازاتومبروم، ببذل جهود حثيثة لإنشاء آلية متكاملة عموديا تتولى المسؤولية عن كامل دورة الوقود النووي، استنادا إلى معايير الوكالة.

وبموجب الاتفاق بين أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان أنشئت منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وقد دخلت تلك الاتفاقية حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وتشكل المنطقة مساهمة إضافية في جهودنا المفضية إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأصبحت بالتالي تدبيرا إقليميا هاما من تدابير بناء الثقة والأمن. وإننا لم نوقّع على اتفاقات ضمانات الوكالة وبروتوكولها الإضافي فحسب وإنما نتقيد بها أيضا بطريقة مفتوحة وشفافة.

وتساند كازاخستان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتبار ذلك حلا من أجل السلام في المنطقة، وأيدت بناء على ذلك التوصية الصادرة في أيار/مايو ٢٠١٠ عن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢. وسنمد يد

التعاون في العمل إلى الدول الأعضاء الأخرى من أجل الخروج بنتيجة ناجحة.

وعملت كازاخستان أيضا بهمة للوفاء بالمعايير الدولية فيما يتصل بأمن المرافق النووية في سبيل التخفيض من مخاطر الإرهاب النووي وتهريب الأسلحة النووية والمواد النووية أو الإشعاعية إلى المنطقة. وما فتئت تعطي أولوية عالية لمعالجة الشواغل البيئية الفريدة في منطقة آسيا الوسطى النابعة من كون جميع دول المنطقة الخمس قد استضافت في الماضي هياكل أساسية للأسلحة النووية ولأنها تواجه في الوقت الحاضر مشاكل أيكولوجية مشتركة متعلقة بالإشعاع.

ولقد دأبنا على تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وكذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من أجل تقوية التدابير المصممة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد الأخرى. وتحافظ كازاخستان، بصفتها عضوا في مجموعة الموردين النوويين وفي لجنة زانغر، على أشد التدابير الرقابية صرامة على عددها ومرافقها المستخدمة في تخصيب اليورانيوم وتجهيز الوقود النووي المستنفد.

وتنفذ كازاخستان بضمير حي توصيات مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في نيسان/أبريل في واشنطن العاصمة، وستتعاون تعاونا تاما في مؤتمر القمة المقبل المقرر عقده في سيول في عام ٢٠١٢. وفي هذا العام صادق بلدي على أربع اتفاقيات رئيسية للأمن النووي وانضم إليها، ويقوم الآن باستعراض مشروع قانون للانضمام إلى اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. ونقوم الآن بتفكيك المفاعل النووي بي إن – ٣٥٠، ونعكف، بدعم من وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، على تنفيذ مشروع لتحويل مفاعل أبحاث ثان إلى إنتاج النظائر المشعة من اليورانيوم المنخفض التخصيب. ويرحب بلدي بالاقتراح بتعزيز البنية التحتية لمركز الحوادث وحالات الطوارئ التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ليصبح نقطة تنسيق عالمية لأعمال الاستعداد والاستجابة الدولية للحوادث المتصلة بالسلامة النووية والإشعاعية وبالأمن النووي.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة للطاقة النووية أبرمت كازاخستان اتفاقا مع الوكالة للتعاون التقني لفترة السنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ لتطوير الطاقة النووية وتسخير فوائدها في مجالات التعليم والطب والزراعة وسلامة مفاعلات الأبحاث والتكنولوجيا النووية والنظائر المشعة والتطبيقات الإشعاعية. ونرحب بالأبحاث النووية للوكالة في ميادين العناية الصحية والتغذية والأمن الغذائي والبيئة، فضلا عن إدارة الموارد لخدمة الأمن البشري الجماعي على صعيد الكوكب.

ومن المسائل الشديدة الأهمية لنا أن كازاخستان، لئن كانت مناصرا قويا للوكالة وعضوا مسؤولا فيها، فإنها محرومة من فرصة المشاركة في عمل الهيئات الانتخابية بسبب النظام الداخلي القائم. ولما كانت كازاخستان تؤيد تأييدا تاما دخول التعديلات المطروحة على المادة السادسة من النظام الداخلي للوكالة حيز النفاذ في وقت مبكر، فإنها تثق بإمكانية التوصل إلى الحل، ليتسنى لنا أن نشارك مشاركة تامة في أنشطة الوكالة.

وقد انضمت كازاخستان إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار A/65/L.10 المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“، وهي تساهم بصورة منتظمة في ميزانية الوكالة، وتقدم مساهمات طوعية لصندوق التعاون التقني، وتقف على أهبة الاستعداد للوفاء بواجباتها المالية.

ويعلم الأعضاء أن بلدي أغلق موقع سمبلاتنسك للتجارب النووية، الذي كان ثاني أكبر موقع في العالم، في

٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١. وبمبادرة من بلدي أقرت الجمعية العامة أن يكون يوم ٢٩ آب/أغسطس اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي يحتفل به في كل أرجاء العالم، مما يزيد من نشر الوعي بالحاجة إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

ونشاطر وجهة النظر السائدة بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر أساسي لاستمرار عمل معاهدة عدم الانتشار بفعالية. وفي هذا السياق يشكر وفدي الوكالة على مشاركتها في أنشطتنا الكثيرة.

في الختام نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للمدير العام في تناوله جميع جوانب ولاية الوكالة بطريقة متوازنة من أجل تلبية مختلف احتياجات الدول الأعضاء وخدمة مصالحها، ونتطلع إلى دورة أخرى من التعاون المثمر في معالجة مسائل التكنولوجيا النووية العالمية.

السيد تبول (السودان): أود في مستهل بياني أن أتقدم بالشكر إلى السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره السنوي المعروض على الجمعية العامة (انظر A/65/140)، وما اشتمل عليه من برامج وخطط أعدتها الوكالة بغرض تطوير نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية والحفاظ على نظام عالمي للأمن النووي وتعزيز أمن المرافق النووية، مما يؤكد على الدور المتعاظم الذي ظلت تؤديه الوكالة، سيما في التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والتنموية. ولعلها فرصة سانحة أن نشيد بجهود السيد البرادعي وأن نتمنى لخلفه السيد السفير يوكيا أمانو النجاح والتوفيق.

يولي السودان أهمية قصوى لما جاء في التقرير بشأن تطبيقات التكنولوجيا النووية لتعزيز الأمن الغذائي، وبخاصة التقنيات المتقدمة في مجالات مكافحة الآفات الحشرية والإدارة الفاعلة للموارد المائية والتقنيات ذات الصلة بتطوير نظم الري الحديث في المشروعات الزراعية العملاقة. ومن هذا المنطلق فإن تطوير تعاون الوكالة مع اليونيسيف فيما يتصل بالمجالات التربوية والزراعية، وكذلك مع منظمة الصحة العالمية، يكتسب دون شك أهمية متزايدة.

إن مساعدة الوكالة للبلدان النامية في تطوير منظومتها الفنية الوطنية ذات الصلة تأتي مكملة لجهودها في إنفاذ خطط وبرامج التعاون الفني. ونأمل أن يتم تطوير التعاون في إطار برامج الوكالة الصحية لإحياء ودعم المشاريع الإقليمية والقارية لمكافحة البعوض الناقل للملاريا وغيرها من الأمراض التي تعتبر أشد الأمراض فتكا بالإنسان في أفريقيا حتى تتمكن القارة من تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة أهداف الألفية وجداول الأعمال الاقتصادية المتفق عليها دوليا.

يؤكد وفد السودان على حق جميع الدول، بما فيها بلادي، في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية للاستخدامات السلمية دون تمييز ووفقا للالتزامات والمرجعيات الدولية. كما يؤكد وفدنا على ضرورة أن تنأى الدول عن ممارسة الضغوط على الوكالة أو التدخل في أنشطتها حفاظا على مصداقية الوكالة ودورها الحيوي. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى توخي العدالة والإنصاف في معالجة القضايا العالقة مع بعض الدول في هذا الشأن عن طريق الحوار والتفاوض وصولا إلى الحلول المناسبة.

من جهة أخرى يود وفد السودان التأكيد على مواقفه الثابت في دعم وتأييد تطلعات جميع الأقاليم الجغرافية في إعلان مناطقها خالية من السلاح النووي، انطلاقا من معاهدة عدم الانتشار النووي، التي تمثل أحد المرتكزات الأساسية في منظومة الأمن والسلم الدوليين. وتأسيسا على ذلك، فإننا نشعر بالقلق لحقيقة أن منطقة الشرق الأوسط

لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف منذ عقود طويلة، نظرا لاعتراض إسرائيل، التي تمتلك السلاح النووي في هذه المنطقة، وامتناعها عن إخضاع برامجها النووية لنظام الرقابة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتجاهلها المستمر لمناشدات المجتمع الدولي ودعواته المتكررة في هذا الشأن. إن التزام إسرائيل بالاتفاقية وبروتوكولها الإضافي يعتبر حيويا للقضاء على التوتر الذي تعيشه المنطقة، مما قد يمهد لتعزيز الأمن الإقليمي وصيانة السلم الدولي.

وبذات القدر من الحماس، تأمل بلادي أن تواصل الوكالة دعمها لحق الدول النامية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، مع إتاحة فرصة الرقابة الكاملة للوكالة على تلك الأنشطة. وينبع اقتناعنا في هذا الجانب من أن إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية من شأنه أن يحقق طفرة كبيرة في التنمية نظرا لقلة تكاليف إنتاج الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى. كما أن ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقات البديلة يدفع بالبلدان النامية إلى البحث عن وسائل أسرع وأنجع لحل مسألة نقص الطاقة لديها. ونحن مقتنعون أيضا بأن تقديم البلدان المتقدمة النمو مزيدا من التعاون والعون إلى البلدان النامية في هذا المجال وفي مجال الطاقات البديلة من شأنه أن يقلل من خطر اللجوء إلى الطاقة النووية.

ويبدو لدينا منطقيا أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحفيز البلدان المتقدمة النمو على العمل مع البلدان النامية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، يثمن وفد بلادي الجهود التي تبذلها الوكالة والعديد من البلدان المتقدمة النمو لتعزيز التعاون مع البلدان الأفريقية في مجالات استخدام الطاقة النووية في الميدان الطبي والصحي، وفي مشاريع الطاقة البديلة، بما يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيدة أندرسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة اعتماد مشروع القرار (A/65/L.10) عن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/65/140). ومثلما فعلنا في الماضي، شاركنا في تقديم مشروع القرار تأكيدا لدعمنا القوي للوكالة ولدورها الذي لا يقدر بثمن في تسريع وتوسيع نطاق مساهمات الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أرجاء العالم.

ولبلوغ تلك الغاية نتطلع إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء لكفالة أن تتوفر للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) الموارد الضرورية لمواجهة الطائفة المتعاظمة من التحديات التي تعترض طريقها وللاستجابة للعدد المتزايد من الطلبات بالدعم التي تستلمها من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك تشيد الولايات المتحدة إشادة قوية بالامتياز التقني للوكالة وبنزاهتها في أداء واجباتها التعاهدية النابعة من نظامها الأساسي وواجباتها الاستشارية تجاه الدول الأعضاء.

ونشكر المدير العام أمانو على تقريره الممتاز المرفوع إلى الجمعية العامة ونعرب له عن تقديرنا للمبادرات الهامة التي اتخذ زمامها في السنة الأولى من توليه دفة سفينة الوكالة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة العمل مع أمانة الوكالة ومع الدول الأعضاء للدفع قدما بعمل الوكالة في جميع مجالات أركانها الثلاثة.

السيد فليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، على مشاركته في هذه المناقشة وعرضه تقرير الوكالة السنوي (انظر A/65/140).

وبلدنا يدعم الوكالة في عملها باعتبارها الوكالة ذات الاختصاص في التحقق والتعاون التقني والاستخدام

السلمي للطاقة النووية، وفي منع انتشار الأسلحة النووية. ويقدر كذلك التعاون بين الوكالة والدول الأعضاء فيها. ونعرب عن استحساننا لعرض مشروع القرار المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“، الوارد في الوثيقة A/65/L.10، من قبل السفير رضا بشير طرار، ممثل باكستان، بصفتها رئيسة مجلس محافظي الوكالة.

نتائج المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية، المعقود في بيجين في نيسان/أبريل، أفادت بأن الطاقة النووية ستساهم على نحو متزايد في التنمية المستقبلية المستدامة للجنس البشري. ويمكن للتكنولوجيا النووية أن تحد من وطأة الأمراض البشرية وأن تساهم في تحسين الصحة الحيوانية وفي مكافحة الآفات. كما أن التكنولوجيا النووية يمكنها عندما تطبق على الزراعة والأغذية أن تنقذ البشرية من الآثار الضارة لتغير المناخ وأن تساعد في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

لقد استفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية من التعاون التقني والمالي الذي توفره الوكالة عن طريق مختلف المشاريع التي طورت في بلدنا في السنوات الأخيرة. ومن بين تلك المشاريع أود أن أسلط الضوء على تعزيز البنية التحتية التوجيهية الوطنية المكلفة بالسيطرة على المصادر المشعة؛ ورفع مستوى الاستعداد الوطني ونظام الاستجابة لحالات الطوارئ الإشعاعية؛ وتقوية البنية التحتية التوجيهية الوطنية المكلفة بالإدارة الآمنة للنفايات المشعة في دول أمريكا اللاتينية؛ وتعزيز القدرات التقنية المخصصة لحماية صحة وسلامة العمال المعرضين للإشعاع المؤين والارتقاء بمستوى تلك القدرات.

وفي إطار علاقات التعاون الوثيق بين الوكالة وحكومة فنزويلا، قام المدير العام السابق للوكالة، السيد محمد البرادعي، في آذار/مارس ٢٠٠٩، بزيارة لبلدنا لأول مرة. وفي تلك المناسبة عقد اجتماعات مهمة مع مختلف الوزراء الحكوميين ومع رئيس الجمعية الوطنية. كما زار مستشفى لويس راذتي، المتخصص في علاج السرطان. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر تقديرنا للعمل الذي أنجزه السيد البرادعي عندما كان مديرا عاما للوكالة.

كانت جمهورية فنزويلا البوليفارية قد انتُخبت عضوا في مجلس محافظي الوكالة لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠. وفي إطار ذلك، نؤيد الحق السيادي لجميع الدول في العمل على تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية ومنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والتحقق. إن تطوير الطاقة النووية يتيح بديلا معقولا عن الطلب المتزايد على الكهرباء في فنزويلا. وبلدنا يعتمد على الطاقة الكهرمائية من سد غوري في إنتاج ما يقرب من ٧٠ في المائة من احتياجاتنا من الطاقة. وإن العوامل الطبيعية والمناخية تؤثر في خزانات المياه ويمكن أن تتسبب في أزمات كهربائية خطيرة، وهو ما حدث فعلا مؤخرا.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تطوير الطاقة النووية في فنزويلا سيسمح للبلد بالتقدم صوب تحقيق السيادة الكاملة في مجال الطاقة. وسيقلل إلى الحد الأدنى من اعتمادنا على الطاقة الكهرمائية والوقود الأحفوري بموازاة الحاجة إلى التقليل من شدة الآثار السلبية لتغير المناخ. وفي هذا السياق أبرمت جمهورية فنزويلا البوليفارية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر اتفاقا للتعاون مع الاتحاد الروسي لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية على الأراضي الفنزويلية. وينص الاتفاق على التعاون في تطوير برنامج للطاقة النووية وبناء وتشغيل مفاعل أبحاث لإنتاج النظائر المشعة للاستخدامات السلمية في الطب والصناعة، فضلا عن إنشاء محطة للطاقة النووية.

وتهتدي أنشطة التعاون بين فنزويلا وروسيا في التنفيذ بقوانين الدولتين الطرفين وبالاتفاقات الدولية التي دخلت فيها الدولتان، امتثالا لمبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا وتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن الاتفاق المبرم بين روسيا وفنزويلا تعبير عن الحق السيادي للبلدين في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية ولتحقيق الاستفادة القصوى من مزاياها من حيث كونها مصدر طاقة مستقبليا بديلا. وإن إكمال هذا الاتفاق التعاوني الثنائي يخضع للمبادئ السامية التي تهتدي بها فنزويلا في سياستها الدولية، أي الاستقلال والمساواة بين الدول وحق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

واستنادا إلى تقاليد جمهورية فنزويلا البوليفارية المحبة للسلام ينص دستورنا على أن من واجبنا كفنزويليين أن نرفع لواء التعاون السلمي بين الأمم وأن ننهض بنزع السلاح النووي. وتؤيد فنزويلا الحق السيادي لجميع الدول في تطوير الصناعة النووية للأغراض السلمية، وفقا لأحكام المواد الأولى والثانية والرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي ترفض فنزويلا أي محاولة للانتقاص من طابع ونطاق تلك الأحكام باللجوء إلى إجراءات تنتهك حرمة معاهدة عدم الانتشار.

وتعترف فنزويلا بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل السلطة المتخصصة الوحيدة لأغراض التحقق، الذي يجب أن يستند بصورة حصرية إلى الاعتبارات الفنية والموضوعية.

وما زلنا نلاحظ مع القلق أن مجموعة من البلدان قد واصلت جهودها لممارسة الضغط على جمهورية إيران الإسلامية حتى تتخلى عن حقها المشروع في تطوير الاستخدامات السلمية للصناعة النووية، سعيا منها إلى تحقيق استقلالها التكنولوجي وتنويع مصادر طاقتها. إن تلك الضغوط يجب أن تتوقف لفسح المجال أمام حل سياسي تفاوضي للخروج من هذا المأزق، حل لا بد وأن يأخذ في الاعتبار مصالح جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية كلتيهما.

وإن تناول هذه المسألة في محافل أخرى تفتقر إلى الدراية بالطابع التقني لنظام ضمانات الوكالة تسبب في اللجوء إلى معايير متحيزة وتمييزية ومتغرضة يمكن أن تضر بسلطة الوكالة ومصداقيتها. ويشعر بلدي بالقلق من أن ممارسات غير سليمة تنتهك مبدأ المساواة القانونية بين الدول ما فتئت تصبح ممارسات راسخة. لذلك من الضروري تعزيز تدابير بناء الثقة وتناول هذه المسائل بطريقة منصفة متوازنة.

وتأسف فنزويلا من كون دولة إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم أو لم يعلن عن نيته الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. ويجب على إسرائيل أن تنضم إلى المعاهدة بدون مزيد من التأخير وأن تقبل بإخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة. وبلدي يحدوه الأمل أن يرى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإن المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠١٢ سيتيح فرصة قيمة لإحراز النتائج في هذا المضمار. وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور أساسي تؤديه في هذا الصدد.

السيد كم بنغيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) على تقريره السنوي الأول (انظر A/65/140) وعلى بيانه عن أنشطة الوكالة ومنجزاتها أثناء السنة المنصرمة. وإننا نثني ثناء حارا على المدير العام على قيادته دفة الوكالة بمهارة في أنشطتها المتنوعة والكثيفة منذ تسلمه مهام منصبه. ونؤيد تأييدا تاما مشروع القرار A/65/L.10، ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتطرق إلى عدة مسائل متعلقة بالتقرير.

إننا نشيد بالوكالة على مهنيتها العالية ونزاهتها في النهوض بالاستخدام السلمي والآمن والمأمون للعلوم النووية والتكنولوجيا النووية. وهذه مهمة حيوية سيفضي النجاح فيها إلى تحقيق الهدف الأهم للوكالة: ألا وهو تسريع وتعظيم مساهمة الطاقة النووية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم.

إلا أن الطلب المتزايد بلا انقطاع على الاستخدام الموسع للطاقة النووية يفرض على الوكالة تحديات كبيرة. واليوم نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى تطمينات يوثق بها بأن جميع المواد النووية تستخدم حصرا وكلية في الأغراض السلمية. ونرى أن الوكالة تشكل السلطة المختصة الوحيدة في مجال التحقق من أن المواد النووية المعلنة لا يجري تحويلها إلى الاستخدامات الأخرى، والتحقق من أنه لا توجد أنشطة أو مرافق نووية غير معلنة. وتبعا لذلك ينبغي أن تفوض الوكالة بالسلطات اللازمة وأن تزود بالموارد الكافية لإدامة القدرة المطلوبة لهذا الغرض.

وفي هذا السياق نؤيد تأييدا قويا إضفاء الطابع العالمي على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة وبروتوكولها الاختياري. وهذان الصكان يشكلان معا المعيار المعاصر لكفالة الثقة بامتثال الدول الأطراف لواجباتها النابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار). ووفدي يحث الدول الأطراف التي لم تبرم بعد اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكولها الاختياري أو لم تبدأ في تطبيقهما على أن تفعل ذلك بدون تأخير. كما نود أن نسترعي الانتباه إلى الأهمية المتزايدة لتصديق الدول ذات الصلة، لا سيما الدول التي تنتج الطاقة النووية، على بروتوكول الكميات الصغيرة المنقح.

وتضطلع الوكالة بدور فريد في تعضيد جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إنشاء نظم وطنية شاملة للأمن النووي من خلال بناء القدرة وتطوير الموارد البشرية وغير ذلك من أشكال المساعدة. وكان مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل قد أكد على الدور الجوهري للوكالة وعلى حشد الدعم لها في جهودها المتواصلة حتى تتوفر لها الهياكل والموارد والخبرات اللازمة للاضطلاع بالأنشطة المنبثقة عن ولايتها. ووفدي يؤمن بأن الأمن النووي العالمي سيستفيد فائدة عظمى من التعاون الدولي وبأن الوكالة، بما ليدها من خبرات تقنية، يمكنها أن تقدم مساهمة كبيرة في تعزيز إطار الأمن الدولي.

جمهورية كوريا ستستضيف، حسبما أعلنا في مناسبات عديدة، الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمحاربة الإرهاب النووي ومؤتمر قمة الأمن النووي التالي في عام ٢٠١٢. وحكومتي ستجري مشاورات وثيقة مع الوكالة ومع الدول الأعضاء الأخرى بهدف تحقيق نتائج مثمرة تساهم في الجهود الدولية في هذا الميدان.

النهضة النووية لن تكون مستدامة بدون التقيد بمعايير عالية في أداء السلامة النووية وبدون التطبيق المناسب لمعايير السلامة في كل خطوات دورة الوقود النووي. ونرحب بقيام الوكالة بمساعدة البلدان التي قررت تنفيذ برامج الطاقة النووية أو توسيع البرامج القائمة، في تطويرها للبنية التحتية المناسبة وتيسير بناء القدرة البشرية وتقوية نظم الضوابط ذات الصلة. كما نأمل أن تواصل الوكالة مساعدة الدول الأعضاء في تحسين بنيتها التحتية وبناء قدرتها في مجالات الإشعاع والنقل وسلامة النفايات النووية. ورغبة من جمهورية كوريا في مواصلة الترويج للتعلم والتعاون في مجال السلامة النووية على الصعيدين العالمي والإقليمي، فإنها عرضت أن تقوم، بالتعاون مع الوكالة، بتنظيم دورات تدريبية ودورات على مستوى التعليم العالي فيما وراء البحار في ميادين محددة، مثل اختيار الموقع والتصاميم والبناء

والتشغيل، من خلال كلية السلامة النووية الدولية التابعة لمعهد كوريا للسلامة النووية.

ويود وفدي أن يشدد على أن حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حلا سلميا يكتسي أهمية حيوية لا لتأمين السلام والرخاء الدائمين في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرقي آسيا فحسب، وإنما أيضا للحفاظ على سلامة نظام منع الانتشار الدولي.

ونرحب باعتماد المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر القرار بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك بحقيقة أن الوكالة تواصل الانخراط في المسألة رغم غياب مفتشي الوكالة عن يونغبيون بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أبرز التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ مرة أخرى أن الوكالة عجزت عن تنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وبالتالي فإنها عاجزة عن استخلاص أي نتائج متعلقة بالضمانات فيما يخص البلد.

بيد أن غياب مفتشي الوكالة لا يعني أن الوكالة ليس لديها شيء تقوم به هناك. وبالنسبة إلى هذه النقطة نرحب بتشديد المدير العام للوكالة أمانو مرارا وتكرارا على سلطة قرارات مجلس الأمن فيما يتصل بتنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورغم أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض حاليا التعاون مع الوكالة، فإن وفدي يحدوه الأمل أن تتمكن الوكالة من استئناف دورها النشيط في عملية جعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منطقة لا نووية.

لقد دأبت جمهورية كوريا على التمسك بموقفها بأن جميع الدول التي لم تصادق بعد أو لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تفعل ذلك على الفور كدول غير حائزة للأسلحة النووية من أجل تحقيق عالمية المعاهدة.

وإن جمهورية كوريا ملتزمة بهدف معاهدة عدم الانتشار بجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية وهي تدعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولذلك نرحب بتأكيد الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، أثناء المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠، على أهمية قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، ونرحب أيضا بالاتفاق على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ لمناقشة تنفيذه. ويحدونا الأمل أن نجد أفضل طريقة للحفاظ على الزخم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بالبناء على نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الوكالة المعززة بروح الثقة والحلول التوفيقية ستضطلع بدور ميسر في عملية إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية.

ختاما، يود وفدي أن يكرر دعمه لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن يعرب عن سروره للمشاركة في تقديم مشروع القرار A/65/L.10 بشأن تقرير الوكالة.

السيد لانغلند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سرور النرويج أن تشارك في تقديم مشروع القرار (A/65/L.10) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) (انظر A/60/140). وحكومتي تولي أهمية عظمى للوكالة. فهي، بالإضافة إلى كونها الحارس الأمين لنظامنا الجماعي لمنع الانتشار، تشكل أيضا شريكا هاما في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتكفل في الوقت ذاته سلامة وأمن البرامج النووية السلمية. كما أن الوكالة تقدم المساعدة إلى البلدان النامية في النهوض بالصحة والأمن الغذائي ورصد البيئة، من خلال برنامجها المكثف للتعاون التقني. وبناء على ذلك تؤدي الوكالة دورا هاما في المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

إن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي مترابطان بصورة وثيقة. فلا يمكننا أن نحقق هدف إزالة الأسلحة النووية، حسبما تنص عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، ما لم تتوفر الثقة بسلامة نظام عدم الانتشار. وإن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار تتضمن التزامات واضحة في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار كليهما. ومن الأمور الحيوية أن نوفر للوكالة الأدوات القانونية الضرورية لتنفيذ ولايتها في منع الانتشار. لذلك تكرر النرويج نداءها بإضفاء الطابع العالمي على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة وبروتوكولها الإضافي. فبدون التنفيذ الدقيق والتام لهذين الصكين لن يمكن للوكالة أن تتوصل إلى حقيقة أن النشاط النووي في أي بلد قاصر على الأغراض السلمية وحدها. وتحث النرويج أيضا جميع البلدان التي لديها مسائل معلقة متصلة بعدم الانتشار أن تتعاون تعاونا تاما مع الوكالة في حسم تلك المسائل وأن تبرهن على الطابع السلمي المحض لبرامجها النووية.

المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار أكد أيضا أهمية التعاون الدولي فيما يتصل بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي التنويه بأن أغلبية البلدان في شتى أنحاء العالم، بما فيها النرويج، لا تنتج الكهرباء من محطات الطاقة النووية. إلا أننا نعترف بأن المزيد من البلدان أصبحت تجد في الطاقة النووية خيارا جذابا، مع الزيادة في الطلب على الطاقة. وبالتالي فإن دور الوكالة سيصبح أكثر أهمية في السنوات المقبلة.

لقد قدمت النرويج مساهمات طوعية كبيرة دعما لعمل الوكالة في تعزيز السلامة النووية والأمن النووي في البلدان النامية، وفي تأسيس بنك الوقود النووي. ويتحتم علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نوفر التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به، حتى يتسنى للوكالة أن تفي بولايتها الهامة.

وعلى نفس القدر من الأهمية ينبغي للمجتمع الدولي أن يدلل على دعمه السياسي التام للوكالة. ووفدي يتوقع أن يُعتمد مشروع القرار المعروض علينا اليوم بتوافق الآراء.

السيد أباي (أثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السفير يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) على التقرير (انظر A/65/140) الذي عرضه عن عمل الوكالة. ويود وفدي أن يعرب أيضا عن تأييده لمشروع القرار (A/65/L.10) المقدم بالاقتران بتقرير الوكالة السنوي.

تعتقد إثيوبيا اعتقادا راسخا بأن عمل الوكالة في سبيل الاستخدامات السلمية الآمنة والمأمونة للعلوم والتكنولوجيا النووية يشكل مساهمة ذات أهمية قصوى في صون السلم والأمن الدوليين. ونعترف بأن دور الوكالة المتنامي في النهوض بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للدول الأعضاء، من خلال تعاونها التقني، ما فتئ يحقق تقدما ملموسا في جهودنا لتخفيض مستوى الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يشيد بالأنشطة التي تنفذها الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء في الاستخدام السلمي للطاقة النووية عن طريق تطوير برامج تتسم بالفعالية والكفاءة وترمي إلى تحسين القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والضوابط. ومن البديهي أن برنامج الوكالة قد ساعد بلدانا كثيرة على تلبية احتياجاتها من الطاقة وتحسين الصحة ومحاربة الفقر وحماية البيئة وتطوير القطاع الزراعي وإدارة موارد المياه وتعظيم فوائد العمليات الصناعية لديها. ومن ثم فإن لدينا من الأسباب ما يكفي للاعتقاد بأن مساعدتها في تلك المجالات كلها مثلت عونا كبيرا لنا في جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

بلدي واحد من الدول التي استفادت من أنشطة الوكالة في ظل برنامج الوكالة للتعاون التقني. وبرنامجنا

الرئيسي مع الوكالة يستهدف استئصال ذبابة التسي تسي من مناطق وادي رفت الجنوبية من إثيوبيا بتطبيق نهج متكامل لمكافحة الآفات. والمشروع يجري تنفيذه حاليا في إطار مبادرة حملة عموم أفريقيا لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات، بدعم من مصرف التنمية الأفريقي إلى جانب الحكومة الإثيوبية.

ومما يجدر بالذكر أن التعاون التقني بين إثيوبيا والوكالة في مجال الصحة البشرية أسفر أيضا عن تأسيس بنية تحتية وطنية متواضعة لتطبيق الطب النووي والعلاج بالأشعة. وإن تعاوننا التقني مع الوكالة في تطبيق تقنيات النظائر المشعة في إدارة موارد المياه يجري أيضا على قدم وساق. غير أنني أود أن أناشد الوكالة أن تواصل جهودها، لا سيما في دعم إثيوبيا والبلدان النامية الأخرى، في مكافحة السرطان من خلال برامج علاج السرطان المستدامة بتطبيق برامج وطنية وإقليمية أكثر تكاملا.

ويعرب وفدي أيضا عن منتهى تقديره للوكالة على تكريسها المحفل العلمي في هذا العام لشعار ”السرطان في البلدان النامية: مواجهة التحدي“. إننا نعتبر المحفل واسطة هامة لتضافر الجهود العالمية من أجل التصدي لمشكلة السرطان المستفحلة. ونعتقد اعتقادا راسخا أيضا بأن المحفل سيتمخض عن نتائج هامة تحسّن جهود الوكالة ودولها الأعضاء في مواجهة هذا الخطر الصحي.

ونؤمن إيمانا راسخا بأننا يجب أن نضمن لبرامج الوكالة موارد كافية يمكن التنبؤ بها، وأن نكفل، وهذا أهم، توزيعا متوازنا لتلك الموارد على محاور أنشطة الوكالة الثلاثة، أي الضمانات والسلامة النووية والتعاون التقني. وإثيوبيا ترى أيضا أن برنامج التعاون التقني يضطلع بدور حاسم في نقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية.

وبصفتي ممثلا لأحد الأعضاء المؤسسين للوكالة، أود أن أؤكد التزام إثيوبيا بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية عن طريق التقيد بالصكوك العالمية والإقليمية المصممة للسيطرة على المواد الإشعاعية والمواد النووية الأخرى من خلال النهوض بالاستخدام السلمي للتطبيقات النووية.

ختاما، اسمحوا لي بأن أكرر تقديرنا العميق للوكالة، ولمجلس محافظيها على وجه التحديد، على التفاني في تعزيز أنشطة التعاون التقني الأساسية بين الوكالة وبلدي. وإثيوبيا ستواصل بذل قصارى جهدها لتحسين روح التعاون الإيجابية هذه مع الوكالة، وكذلك مع جميع شركائنا الإنمائيين الذين قدموا حتى الآن مساهمات سخية لمساعينا الإنمائية في هذا الميدان.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اليوم استمعت الجمعية العامة إلى إحاطة إعلامية من السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن أنشطة الوكالة الرئيسية لعام ٢٠٠٩. وإن تقريره الحافل بالمعلومات (انظر A/65/140) يبين أن الوكالة تطور أنشطتها في مجالات كثيرة من مجالات التكنولوجيا النووية خدمة لمصالح المجتمع الإنساني.

لقد أنشئت الوكالة لغرض أساسي هو تسريع وتحسين مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والتنمية في جميع أرجاء العالم. وبالتالي فإن الوكالة تتحمل مسؤولية فعلية، الآن أكثر من أي وقت مضى، عن مساعدة الدول في استخدام الطاقة النووية بفعالية وكفاءة للأغراض السلمية.

الطاقة النووية وجدت اليوم لنفسها مكانة هامة في حياة الإنسان اليومية. فقد أصبح استخدام الطاقة الذرية اليوم واسع الانتشار في الزراعة والصناعة والطب، لا سيما في علاج السرطان. ولقد ازداد على نطاق واسع استعمال

الطاقة الذرية وتطبيقاتها المتطورة، ولا سيما في ميدان مصادر الطاقة المتجددة.

وعلى رغم الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في العام ٢٠٠٩، مثلما أفادت الوكالة، يتواصل تزايد كل من الطلب على الطاقة والاهتمام بالطاقة النووية. والبناء المتزايد للمفاعلات النووية وعملها في إنتاج الكهرباء حول العالم يشيران إلى أن المزيد والمزيد من الدول تسعى إلى الطاقة النووية كمكوّن لمصادر الطاقة المتنوعة في القرن الجديد. والاتجاه العالمي الجديد صوب التقليل من استعمال الوقود الأحفوري وتشجيع الدول على اعتماد سياسات الهواء النقي هما أيضاً حافزان إضافيان على زيادة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن الدور الضروري للوكالة في تطوير أنشطة تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استعمال الطاقة النووية هو موضع تنويه أيضاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تفرض في المادة الرابعة منها التزاماً على الدول الأطراف بتيسيرها إلى أقصى حد ممكن تبادل المعدات والمواد وتكنولوجيا المعلومات للأغراض السلمية. علاوة على ذلك، تُحَث الدول الأطراف على تعزيز تعاونها في تطوير الطاقة النووية دونما تمييز أو قيود.

والمؤسف أن مستوى التعاون مع الدول النامية من جانب البلدان التي هي المورّدة الرئيسية للتكنولوجيا المتطورة لا يزال يتعين أن يصبح واعداً. والواقع أن التعاون النووي بين المورّدين والمتلقين كان يتصف دوماً بالتقييد، والإعاقة، والعرقلة. علاوة على ذلك، من المؤسف حقيقة أن الدخول في معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمنع فحسب تيسير التعاون النووي بين الدول الأطراف المنضمة إلى المعاهدة، وإنما يعمل أيضاً على إيجاد العقبات أمام الاستعمالات السلمية للطاقة. وصحيح كذلك أن غير الأطراف تُكافَأ أكثر بالتعاون النووي من الدول الأطراف. والاتجاه مؤخراً صوب تجاوز التزامات معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما من جانب مجموعة مورّدي المواد النووية عندما تتعاون مع غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مما قد يؤدي إلى انتشار أوسع، هو تطور خطير.

وبالنسبة إلى قضية أنشطة إسرائيل النووية السرية، الخارجة تماماً عن أي رصد تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن عمليات التبادل والنقل للمواد والمعدات والتكنولوجيا النووية المتطورة، بتيسير من الولايات المتحدة وشركائها، ساهمت ولا تزال تساهم في انتشار أنشطة ذلك النظام، الذي يعرّض السلم والأمن العالميين والإقليميين للخطر. مهما يكن من أمر، إن عدم قبول معاهدة عدم الانتشار والالتزام بالضمانات ينبغي أن يثقل كاهل من هم خارج معاهدة عدم الانتشار بأقصى القيود، بدلاً من توفير الإفلات من العقاب لهم.

إن الدول الـ ١٨٩ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، إدراكاً منها في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ للخطر الذي تشكله الأنشطة النووية السرية لإسرائيل، ذكّرت بتأكيد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ من جديد على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، ووضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وناشدت ذلك النظام، وهو الوحيد غير الطرف في المعاهدة في الشرق الأوسط، أن ينضم في تاريخ مبكر إلى المعاهدة كطرف غير حائز للأسلحة النووية.

ماذا فعلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذه المسألة الهامة؟ الجواب مخيّب للآمال.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بتوافق الآراء استنتاجات وتوصيات تتعلق بأعمال المتابعة، البعض منها يتعلق مباشرة

بأنشطة الوكالة. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن المؤتمر دعا إلى مواصلة بذل الجهود داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تعزيز فعالية وكفاءة برنامجها للتعاون التقني؛ وتعزيز قدرة البرنامج على مساعدة الدول الأطراف النامية في الاستعمالات السلمية للطاقة النووية؛ واتخاذ الخطوات العملية لكفالة أن تكون موارد الوكالة الدولية للطاقة الذرية المستعملة لأنشطة التعاون التقني كافية ومضمونة وممكن التنبؤ بها. وتوقعنا من العرض الذي قدمته الوكالة اليوم أن نستمع إلى خطط الوكالة للمستقبل بشأن هذه المسائل الهامة.

إن إحدى المهام التي تحملها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعلق بانخراطها في عملية نزع السلاح النووي. فالنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ينص على أنه ينبغي للوكالة أن تضطلع بأنشطتها ”تعزيزاً لإرساء نزع السلاح المضمون على الصعيد العالمي“. ولقد اعتمد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بعض الإجراءات في هذا الصدد وإن كانت غير كافية. فعلى سبيل المثال، أكد المؤتمر على أن من شأن الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكل المواد الانشطارية التي تقرر كل منها أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية؛ وبوضع هذه المواد في أسرع ما يمكن عملياً تحت تصرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أن تصبح خاضعة لنظام التحقق الدولي ذي الصلة؛ وبالتحضير للتخلص من هذه المواد لأغراض سلمية؛ وبكفالة أن تبقى هذه المواد على الدوام خارج إطار البرامج العسكرية.

وفي هذا السياق، شجّع المؤتمر جميع الدول على دعم وضع ترتيبات مناسبة للتحقق تكون ملزمة قانوناً في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية كفالة الإزالة التي لا رجعة فيها للمواد الانشطارية التي تقرر كل دولة حائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية. ودعا المؤتمر أيضاً إلى تطبيق أوسع للضمانات في المرافق النووية السلمية للدول الحائزة للأسلحة النووية.

والسؤال الآن هو: ما هي خطة الوكالة في هذا المجال الهام؟ الواضح أنه يتعين على الوكالة أن تكون أكثر نشاطاً في هذا الصدد.

وفي الختام، حيث أنه جيء على ذكر برنامج إيران السلمي، أود أن أشير إلى ما يلي: بما أن جميع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد مراراً على أن الوكالة تواصل التحقق من عدم تحويل مسار استخدام المواد النووية المعلنة في إيران، يبدو أن التقارير التي أصدرتها الوكالة مؤخراً قد أُعدّت تحت الضغط من الخارج، مستخدمة لغة غير مألوفة بالنسبة إلى الالتزام بالضمانات. ويتعين على الوكالة أن تؤكد في الأساس على أنها تحققت بالفعل من عدم تحويل مسار استخدام المواد النووية المعلنة؛ وأن جميع المواد النووية المعلنة مسجلة ولا تزال تستعمل للأغراض السلمية، مثلما أفاد مفتشو الوكالة بالفعل؛ وأن الحال ما فتئ هكذا طيلة السنوات العديدة الماضية.

إن الإبلاغ عن التفاصيل الكثيرة جداً للأنشطة النووية السلمية لإيران يبرهن على أن الوكالة لديها إمكانية الوصول الكامل إلى جميع المواد والمرافق النووية في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك عن طريق أعمال التفتيش المتكررة من خلال الجهود الخاصة بالاحتواء والمراقبة التي تبذلها الوكالة. لذلك، فإن الإدعاء بأن إيران لم توفر التعاون الضروري ليس صحيحاً، وهو ادّعاء مضلّل. ويتعين أخذ العلم بأن الطلبات الإضافية تتجاوز أحكام الضمانات الشاملة لمعاهدة عدم الانتشار، وأنها تأتي تحت ذريعة القرارات غير القانونية لمجلس الأمن.

وكنقطة أخيرة، أود أن أؤكد من جديد على أن شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية عاقدا العزم على

ممارسة حقهما غير القابل للتصرف في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفي البناء على أوجه تقدمهما العلمي في تطوير مختلف الجوانب السلمية لهذه التكنولوجيا، بما في ذلك دورة الوقود. وإيران ثابتة في التزامها بواجباتها في إطار معاهدة عدم الانتشار، ولا تطلب شيئاً أكثر من السماح لها بممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف.

في غضون ذلك، نعلن دوماً عن استعدادنا لإجراء محادثات تقوم على العدالة والاحترام المتبادل. ورحبت إيران مؤخراً بعودة مجموعة ٥+١ إلى المحادثات. وفي رسالة جوابية من رئيس مكتب وزير مجلس الأمن القومي الأعلى في جمهورية إيران الإسلامية، تم التنويه والتقدير حيال استعداد مجموعة ٥+١ للعودة إلى المحادثات مع إيران. وفي تلك الرسالة، تم التأكيد من جديد على الرغبة في استئناف المحادثات على أساس رسالة السيد جليلي إلى السيدة آشتون، المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، اعتباراً من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر فصاعداً، وفي مكان وتاريخ مناسبين لكلا الجانبين. ونحن ننتظر لرؤية الأطراف الأخرى تبدي حسن نيتها وعزمها الحقيقي على الدخول في محادثات مفيدة وناجحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/65/L.10.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محدودة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد كيم يونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يعلل موقفه من مشروع القرار A/65/L.10 المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“.

إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/65/140) وقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(54)/RES/12 الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ يظهران أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تصر على سلوكها المجحف تجاه المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ومثلما تم توضيحه بالفعل في العديد جداً من القضايا وفي العديد جداً من المناسبات، إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي النتيجة المباشرة لسياسات التهديد النووي المعادية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالنسبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يذهب التهديد النووي إلى أبعد من المفاهيم المجردة ليصل إلى التجارب العملية. ولقد نشأت المسألة النووية بسبب إدخال الولايات المتحدة الأسلحة النووية إلى شبه الجزيرة الكورية في أواخر الخمسينات من العقد الماضي. فتهديدها النووي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دام أكثر من نصف قرن.

ومثلما يدرك الجميع جيداً، ما من أسلحة تقليدية تشكّل رادعاً في وجه أي نوع من التهديد النووي من طرف ثالث. والتهديد النووي من الولايات المتحدة أسفر، باختصار، عن إنشاء ردعنا النووي.

وبغية إحياء عملية جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، من الأهمية القصوى بمكان بناء الثقة بين كلا الجانبين – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وهما الطرفان الرئيسيان للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وبناء الثقة بين كلا الجانبين – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة – أمر ملحّ لأنه أصبح المفتاح الرئيسي لمعالجة المسألة الراهنة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي في بادئ الأمر إبرام معاهدة ترمي إلى وضع حد لحالة إطلاق النار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، في أسرع وقت إن أمكن ذلك. وإبرام معاهدة سلام هو أفضل طريقة لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ولو أُقيمت آليات لتحقيق السلام الدائم في وقت سابق على شبه الجزيرة الكورية، لما برزت المسألة النووية أو مسألة سحب الأسلحة النووية. وإبرام معاهدات السلام سيساعد بالتأكيد على التخفيف من حدة المواجهات الحالية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وسيسرّع في جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

وبالنسبة إلى كلام اليابان وكوريا الجنوبية عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً قاطعاً وبعبارات قوية مزاعمهما لأنها قائمة بالكامل على سوء فهمهما وإهمالهما المتعمَّدين للسبب الجذري للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.10.

أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، أصبحت جمهورية زامبيا وجورجيا مقدمتين له.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.10؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.10* (القرار ٩/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغ الدول الأعضاء بأن النظر في البند ٦٩ من جدول الأعمال المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“ وبنوده الفرعية من (أ) إلى (د)، الذي كان مقررا ليوم الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قد تأجل إلى موعد لاحق سيتم إعلانه.

أيضا، أرجئت الجلسة المخصصة المركزة على التنمية، في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال، المعنون ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“ التي كانت مقررة ليوم الاثنين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى موعد لاحق في الدورة المستأنفة، سيتم إعلانه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.